



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

لرقم التسلسلي:/ 2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: مالية و محاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة ب:

إدارة مخاطر القروض في المؤسسات المصرفية ودورها في تحسين أدائها المالي

دراسة 2021 :البنك الوطني الجزائري الوكالة الرئيسية تبسة 491

إشراف الأستاذ (ة):

د.عطية عز الدين -

إعداد الطالبان:

- بخوش يزيد

- براهيمية هيفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.جابو سليم	استاذ محاضر أ	رئيسا
د.عطية عز الدين	استاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د.خلدون حجيلة	استاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021 - 2022



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع مالية و محاسبة :

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة ب:

إدارة مخاطر القروض في المؤسسات المصرفية ودورها في تحسين أدائها

المالي

دراسة 2021 :البنك الوطني الجزائري الوكالة الرئيسية تبسة 491

إشراف الأستاذ (ة):

- د. عطية عز الدين

إعداد الطالبان:

- بخوش يزيد

- براهيمية هيفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
جابو سليم	استاذ محاضر أ	رئيسا
عطية عز الدين	استاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
خلدون حجيلة	استاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021 - 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى من لهم الفضل في توفيقني في [؟]ياتي
أمي وأبي.

شكر

نتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور عطية عز الدين الذي رافقنا طيلة فترة إعداد هذا العمل نصحا وتوجيها ودعما وتشجيعا، كما نتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة الذين أشرفوا على التكوين والتأطير ولم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة وإرشاداتهم، والشكر موصول لجميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول عضويتهم في هذه اللجنة.

فهرس المحتويات		
رقم الصفحة	العناوين	الرقم
-- الواجهة	01
-- البسمة	02
-- الإهداء	03
-- الشكر	04
-- فهرس المحتويات	05
-- فهرس الجداول	06
-- فهرس الأشكال	07
-- ملخص الدارسة	08
أ مقدمة	09

الجانب النظري		
رقم الصفحة	العناوين	الرقم
الفصل الأول: القروض المصرفية و إدارة مخاطرها		
1 تمهيد	
2 المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية	
2 المطلب الأول: تعريف ونشأة القروض المصرفية	
5 المطلب الثاني: أهمية وأنواع القروض المصرفية	
15 المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض المصرفية	
20 المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر ومخاطر القروض	
20 المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر	
27 المطلب الثاني: ماهية مخاطر القروض	
32 المطلب الثالث: مصادر المخاطرة وأنواعها	
36 المبحث الثالث: طرق وتقييم مخاطر القروض المصرفية	

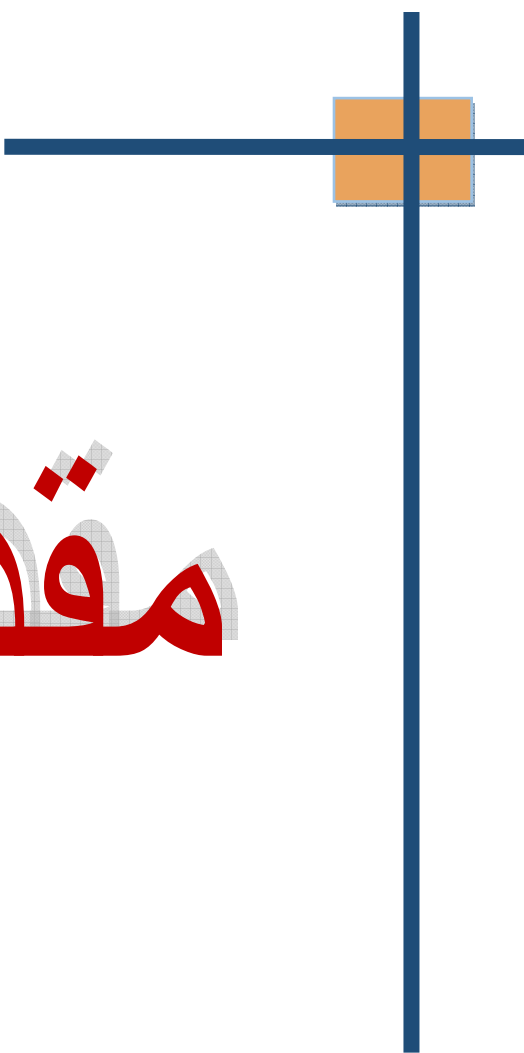
36	المطلب الأول: الطرق الإحصائية لتقييم مخاطر القرض.....
50	المطلب الثاني: إجراءات ومؤشرات الحد من الخطر.....
60	المطلب الثالث: تسيير ومتابعة القرض وتحصيله.....
63	خلاصة الفصل.....

رقم الصفحة	العناوين	الرقم
الجانب الميداني (التطبيقي)		
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لإدارة مخاطر القروض في المؤسسات المصرفية ودوره في تحسين أدائها المالي -البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة-483-		
	تمهيد.....	
67	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تبسة-483	
67	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	
70	المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تبسة-483-	
75	المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثمار متوسط المدى (معدات تجهيز فندق)	
75	المطلب الأول: المعايير المتحكمة في منح القروض الاستثمارية على مستوى الوكالة الرئيسي تبسة 491-	
78	المطلب الثاني: دراسة ميدانية لمنح قرض استثماري في الوكالة الرئيسية تبسة -491-	
	خلاصة الفصل.....	
	خاتمة.....	98
	قائمة المراجع.....	99
	الملاحق.....	100

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات التصنيف الصحيح.....	42
02	تقييم الحالة المالية للمؤسسة.....	45
03	يوضح طريقة نقاط المخاطرة.....	48
04	مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الإئتمانية.....	54
05	الميزانية المالية لسنتي 2016 و 2017.....	80
06	مؤشرات احتياج رأس المال العامل.....	81
07	النسب المالية لسنتي 2016 و 2017.....	82
08	نسب المديونية و المردودية.....	83
09	نسب المردودية لسنة 2016-2017.....	84

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الائتمان المصرفي.....	19
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية تبسة -491.....	72
03	نسب المردودية لسنة 2016 -2017.....	84



مقدمة

تسعى المصارف من خلال السياسة الإقراضية الحديثة لمواجهة المخاطر عند ممارستها لأنشطتها المختلفة وخصوصا في مجال منح القروض المصرفية، بالاعتماد على مجموعة من القواعد والأسس المصرفية تمكنها من التعامل مع تلك المخاطر، وفي حقيقة الأمر فإن المصارف لا تسعى لتجنب المخاطر بصورة كاملة لأنه لا يوجد ائتمان بدون مخاطر، بل تسعى هذه المصارف للتكيف مع المخاطر ومحاولة تخفيف آثارها.

ولهذا فإن التعامل مع مخاطر القروض يتم من جانبيين وقائي وعلاجي، الجانب الوقائي لتفادي حدوثها والجانب العلاجي للحد من اثارها السلبية فيما لو تحققت تلك المخاطر، ولعل البدء بالجانب الوقائي هو أهم ما تركز عليه إدارات المصارف باعتباره المدخل الرئيسي لتجنب هذه المخاطر، ويتم ذلك برفع الكفاءة العملية الائتمانية ككل، والتزام المصارف بضوابط وسياسات الإقراض الموضوعة من قبل السلطات الإشرافية في الدولة ومجالس وإدارات هذه المصارف، أما الجانب العلاجي فيتعلق الأمر بالتعامل مع المخاطر عند تحققها، وأهم ما يجب إتباعه هو إعادة تصنيف حسابات المقترضين ذو المراكز المالية غير الجيدة وحساب المخصصات الواجبة لإدارة تلك الحسابات مع التعامل بشكل جيد مع قروض الزبائن المتعثرين.

فمن خلال الصورة النمطية لمفهوم القروض المصرفية، يعد أحد صور الائتمان المباشر وهو توفير قدر من السيولة النقدية إلى الزبون والذي من صوره أيضا الاعتماد المالي وخصم الأوراق التجارية، وللقروض المصرفية أنواع ثلاثة وهي القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، ولا تظهر أهمية عملية إدارة المخاطر بشكل واضح إلا في القروض متوسطة أو طويلة الأجل، لأن المخاطر تزداد كلما ازدادت مدة القرض، لذلك فإن إدارة المخاطر هي جميع العمليات والإجراءات السابقة أو اللاحقة لتحقيق مخاطر القروض المصرفية، والتي تقوم بها الجهة المختصة في المصرف لتجنب أو الحد من الخسائر التي تسببها هذه المخاطر.

تعتبر مخاطر القروض من أقدم المخاطر كما أنها لا تزال من أهمها بالنسبة للمصارف، إن تكرار واتساع الأزمات المصرفية بالدول المصنعة منذ سنوات الثمانينيات من القرن الماضي وبالدول الناشئة مع فارق زمني بعدة سنوات أوجب إعادة النظر في سياسة الاستقرار للمصارف، ويفسر هذا "الوباء العالمي" للاثزمات المصرفية من خلال أسباب مشتركة حتى ولو أن التجارب الوطنية تتبع مسارات أو اتجاهات خاصة سواء من ناحية المدة والعمق وطرق الخروج من الأزمة، إلا أن القاسم المشترك لها ناتج عن صدمة التحرير المالي وصعوبة تكيف المصارف معها.

إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما طرح، نحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:
ما دور إدارة مخاطر القروض المصرفية لدى المؤسسات المصرفية في تحسين أدائها المالي؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم إدارة المخاطر ومخاطر القروض؟
- ما هي الطرق الإحصائية المستخدمة في تقييم القروض المصرفية؟

فرضيات الدراسة:

محاولة للإجابة على التساؤلات التي انطلق منها الباحث واعتمادا على ما تناولته من أدبيات الموضوع محل الدراسة، وبناءً على الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث، تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك مخاطر القروض المصرفية على مستوى المؤسسات المصرفية.
- القروض المصرفية لا تعمل على التحسين من أداء البنوك.

- تلعب إدارة مخاطر القروض المصرفية دوراً مهماً في تحسين الأداء المالي على مستوى المؤسسات المصرفية.

أهداف الدراسة:

- وتنقسم إلى أهداف علمية وأخرى عملية فالهدف العلمي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على المفاهيم الأولية للقروض المصرفية بالإضافة إلى أهميتها وأنواعها، أما الهدف العلمي فيتجلى في الدراسة الميدانية التي تمكننا من معرفة آلية إدارة المخاطر القروض المصرفية والدور التي تلعبه في تحسين الأداء المالي على مستوى المؤسسات المصرفية

أهمية الدراسة:

من هنا تبرز أهمية دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في معرفة كيفية إدارة مخاطر القروض في المؤسسات المصرفية ودوره في تحسين أدائها المالي، إذ هناك نوع من انتشار مخاطر القروض المصرفية على مستوى المؤسسات المصرفية و مما يؤدي إلى سوء تسيير الأداء المالي لتلك المؤسسات وعليه فكان هناك لا بد من إدارة لتلك المخاطر القروض المصرفية التي لها دور كبير في تحسين عملية الأداء المالي الأمر الذي يؤدي بتلك المؤسسات المصرفية إلى حسن تسيير أدائها المالي.

ويعتبر موضوع دور إدارة مخاطر القروض المصرفية في تحسين أدائها المالي من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف العديد من الاقتصاديين كون هذا المفهوم لإدارة مخاطر القروض يعتبر من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية نوردتها في النقاط التالية:

- رغبتنا في معرفة الدور الذي تلعبه إدارة مخاطر القروض المصرفية في تحسين عملية الأداء المالي لدى المؤسسات المصرفية.

- فضولنا في الإلمام بهذا الموضوع ودراسته دراسة ميدانية تمكنا من معرفة خباياه ومعرفة الدور الوظيفي؛ الحقيقي؛ والفعلي الذي يمارسه مفهوم إدارة مخاطر القروض المصرفية في حسن تسيير الأداء المالي.

- أهمية الموضوع في حد ذاته بالإضافة إلى كونه يندرج ضمن التخصص الذي نزاول دراستنا فيه.

ففهم الباحث لموضوع بحثه يتطلب منه توضيح أهم المفاهيم المرتبطة به، والتي تشكل المنارة التي توجهه أثناء عملية البحث حيث يقصد بالمفهوم: تصور ذهني تجريدي عام لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينهما.

- المنهج وأدوات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي على مستوى الجانب النظري لموضوع الدراسة باعتباره الأنسب والأكثر ملائمة، حيث قمنا بجمع وترتيب البيانات والمعلومات الضرورية ثم معالجتها واستغلالها، كما إعتدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة، لمؤسسة البنك الوطني الجزائري-وكالة تبسة-، لأنه الأنسب لجميع البيانات التي يتم انتقاؤها حيث درسنا فيه جانبا محددًا من المؤسسات المصرفية وذلك بالاعتماد على :

✓ المقابلة:

وهي محادثة جادة موجهة نحو هدف معين ترتبط بجمع بيانات تتضمن بحث معين وتعتبر من أكثر أساليب جمع البيانات الفعالة.

✓ الوثائق والسجلات:

وهي الوثائق الإدارية وبعض المراجع (أطروحات دكتوراه؛ مقالات علمية؛ كتب) التي كان لها دور في تزويدنا بمعلومات قيمة حول موضوعنا.

- حدود الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع حدود البحث كما يلي:

البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالمخاطر القروض المصرفية لدى المؤسسات المصرفية.

البعد المكاني: دراسة ميدانية في البنك التجاري بوكالة - بتبسة.

البعد الزمني: إستغرقت مدة التريص لموضوع البحث حوالي شهرين.

- خطة الدراسة:

وفقا للخطة الواضحة والتي تتضمن فصلين، حيث كانت الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي إذ خصصنا الفصل الأول لتقديم القروض المصرفية ومخاطرها، إذ تضمن ثلاثة مباحث؛ الأول تطرقنا فيه إلى عموميات حول القروض المصرفية. فكانت مطالب المبحث الأول تتحدث حول تعريف ونشأة القروض المصرفية؛ أهمية وأنواع القروض المصرفية؛ معايير وإجراءات منح القروض المصرفية؛ أنواع الضمانات لقاء الإئتمان المصرفي. بينما جاء المبحث الثاني: ليحتوي على عموميات حول إدارة المخاطر ومخاطر القروض. فكان المبحث الثاني: يحتوي على ثلاثة مطالب حيث جاء المطلب الأول: معنون بماهية إدارة المخاطر، أما المطلب الثاني: فكان يحمل عنوان ماهية مخاطر القروض، أما المطلب الأخير: يحتوي على مصادر المخاطرة وأنواعها. أما المبحث الأخير: من الفصل الأول فعنون بطرق وتقييم مخاطر القروض المصرفية حيث تفرع إلى ثلاثة مطالب، فكان المطلب الأول: يحتوي على الطرق الإحصائية لتقييم القرض، أما المطلب الثاني: فكان حول إجراءات ومؤشرات الحد من المخاطر، ثم جاء المطلب الأخير ليحمل عنوان حول تسيير ومتابعة القرض وتحصيله. وفي الفصل الثاني قمنا بالدراسة الميدانية في أحد البنوك التجارية والمتمثل في بنك الوطني الجزائري (BNA) حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين فبعد الفصل الأول جاء تمهيد كفاتحة للفصل الميداني ثم يليه المبحث الأول فكان تحت عنوان

تقديم مؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تبسة، حيث انقسم المبحث إلى مطلبين المطلب الأول كان حول إعطاء صورة عن البنك الوطني الجزائري أما المطلب الثاني فكان حول البنك الوطني الجزائري BNA بوكالة تبسة. التحليل المالي لملف قرض.مقبول. كان عنوان المبحث الثاني والذي تفرع منه مطلبين فكان المطلب الأول يحمل عنوان حول المعايير المتحكمة في منح القروض الاستثمارية على مستوى الوكالة الرئيسي تبسة 491 ، أما المطلب الثاني جاء حول دراسة عملية لمنح قرض استثماري في الوكالة الرئيسية تبسة -491 .

- صعوبات الدراسة:

عند دراسة الباحث الاقتصادي ظاهرة ما، وخلال تحديده سؤال الإنطلاق لبحثه فإنه تواجهه بعض العراقيل والصعوبات تجعل من موضوع بحثه يسير وفق مسيرة الضفدع وهذا ما واجهه الباحث خلال مسار البحث العلمي حيث واجه صعوبتان الواحدة منها على مستوى النظري والتي تمثلت في قلة المعلومات والمواضيع التي تناولت موضوعه وهذا ما تمثل في قلة الدراسات السابقة التي تطرقت حول موضوعه، أما عن الصعوبة الأخيرة فكانت على مستوى الجانب التطبيقي وبالتحديد عند مجتمع البحث عند نزول الباحث إلى الميدان وتفاجاه بصعوبة تلقي المعلومات الكافية لدراسة الظاهرة.

✓ عدم توفر جميع المعلومات المطلوبة والتي كنا ننتظرها من أجل الإلمام بجميع ظواهر الدراسة لدى البنك الوطني الجزائري-وكالة تبسة-

✓ عامل الوقت ونظرا الظروف التي عاشتها الجزائر عموما وولاية تبسة على وجه الخصوص من جراء كوفيد-19- الذي نتج عنه إجراءات وتطبيقات بروتوكولية صارمة الأمر الذي أعاق البحث في دراسته الميدانية.

الخطاب النظري



الفصل الأول:

القروض المصرفية و إدارة مخاطرها

تمهيد

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يلعب دور الوسيط المالي بين أولئك الذين يرغبون في حشد مدخراتهم لتحقيق مكاسب مادية من جهة، وبين أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل كاف لاستثماراتهم القائمة والمستقبلية، ان وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم سواء للمؤسسات أو الأشخاص أو حتى الحكومات في بعض الأحيان يساعد في دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي على حد سواء، وبالتالي فرص عمل إضافية وخلق فرص استثمار جديدة.

يعتبر القرض المصرفي من العمليات المتطورة للخدمات المصرفية وتعد فوائده من أهم مصادر إيرادات البنوك، حيث تعتمد عملية منح الائتمان على المصالح المتبادلة بين المقرض والمقترض والتي تبنى على توافق الرغبات والحاجات بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاجها.

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض، كما تعتبر من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) وأيضا من جهة نظر البنك فان القروض المصرفية تتشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له.

المطلب الأول: تعريف ونشأة القروض المصرفية

الفرع الأول: تعريف القروض المصرفية

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف وقبل استعراضها لا بد من توضيح المعنى الإصطلاحي للقرض. فان أخذنا كلمة القرض باللغة الانجليزية هي "Credit" نجد أنها نشأت من العبارة "Credo" باللاتينية وهي تركيبة الاصطلاحين:

- "Cred" وتعني الثقة.

- "DO" وتعني أضع.

وعليه فالمصطلح يعني " أضع الثقة"¹، فالثقة هي أساس كل عملية منح قرض وفيما يلي عرض لبعض التعاريف القروض المصرفية:

- هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلية، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغا من المال فهو يبادلها قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة أجلية (عادة تكون اكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه².

¹ - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة "إدارة الائتمان" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص31.

² - نفس المرجع السابق، ص31.

- كما يعرف القرض انه " مقياس لقابلية الشخص المعنوي(الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تعهد بالدفع في المستقبل، غالبا ما يكون الدفع بشكل نقدي، وبعبارة أخرى فهو وعد بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة والقرض"¹.
- تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الأفراد أو المؤسسات في المجتمع بالأموال التي تحتاجها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد².
- القرض المصرفي هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها شخص المعنوي أو طبيعي معين لما يتضمنه القرض من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه³.
- أما قانون النقد والقرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 86 فعرف القرض كما يلي: " يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو تعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".
- ولقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد

1- صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 111.

2- عبد المطلب عبد الحميد"البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص103.

3- عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات النقود والبنوك-أساسيات والمستحدثات-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص125.

- منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع¹.
- من خلال ما سبق يمكن استخلاص عناصر القرض والمتمثلة فيما يلي:
- **الثقة:** يقصد بها الوفاء ومراعاة الوقت أو المدة عند التسديد.
 - **مبلغ الائتمان:** ويمثل مبلغ أو القيمة المالية للقرض.
 - **المدة:** أي ضرورة وجود فارق زمني بين منح الأموال (منح القرض) وموعد استعادتها (تسديد القرض).
 - **المقابل:** إن عملية تقديم القروض تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة وهذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.

الفرع الثاني: نشأة القروض

يعرف الدارسين للعلوم المالية والمصرفية والمهتمين بذلك أن المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلى ما هي عليه الآن باعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها وحتى أهدافها حيث أصبحت وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها أملا في زيادة معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتلعب المصارف التجارية بشكل خاص والمؤسسات المالية الوسيطة بشكل عام ضمن ما يعرف بالنظام المصرفي دورا هاما وأساسيا في تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال دور هذا النظام في ربط الدائرتين المادية والنقدية وقدرتها في تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها من قبل السلطة التنفيذية وسياسات البنك المركزي.

1-Benhalima Ammour. Pratique des techniques bancaires avec référence à L'Algerie ».ed Dahlab.Alger.1997.P55

حيث تقوم المصارف التجارية بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق التجارية داخل الاقتصاد وأيضا في جذب المدخرات الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد، فمن الأمور المسلم بها أن المصارف التجارية تقدم وعاءا إداريا أكثر شيوعا وأكثر انتشارا داخل الاقتصاد قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعبئة المدخرات وذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع ثم تعيد استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية من الأهمية للاقتصاد والتي تبرز من الائتمان المصرفي¹.

إن هذا الدور الذي تمارسه المصارف التجارية جسد هيكلها في أن تكون مؤسسة مالية وسيطة مسؤوليتها تتحدد في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها خلال الزمن وفقا للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية ووفقا للحاجات الاقتصادية، ويضمن تحقيق هذه المهمة ويساعد في انضباط هذه الوساطة وجود قطاعات داخل الاقتصاد تتميز بتوفير فائض لديها مع وجود قطاعات أخرى بحاجة إلى الأموال نظرا لحالة العجز الذي هم فيه ورغبة منهم في مواصلة نشاطهم.

المطلب الثاني : أهمية و أنواع القروض المصرفية:

تعتبر القروض المصرفية من أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك من أجل الحصول على إيراداته، إذ أنها تمثل الجزء الأكبر من استخداماته، ومن خلال هذا فان للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها من زاويتين الأولى من وجهة نظر البنك بحد ذاته، والثانية من وجهة مساهمتها في دعم النشاط الاقتصادي

الفرع الأول: أهمية القروض المصرفية.

ويمكن عرض أهمية القروض المصرفية على النحو التالي:

1- عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000،

أ- من وجهة نظر البنك:¹

- إن ارتفاع نسبة القروض في البنوك تشير إلى وجود فوائد وعمولات معتبرة وهذا ما يسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصاريف كما يوفر إمكانية الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة طلبات السحب من العملاء.

- تعتبر القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

- إن القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن له القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها.

- تمثل القروض المصرفية الجانب الأكبر من استخدامات البنوك، ولذلك تولي البنوك لها عناية خاصة عند دراسة ميزانياتها.

- تعد القروض المصرفية الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يتمكن البنك من الحد منها.

ب- من وجهة النشاط الاقتصادي:²

- بدون القروض المصرفية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن الأموال المودعة في البنوك سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

- يستخدم القرض المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يأخذ بعين الاعتبار حجم القروض المنتظرة من

1- مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

2- شاكر القزويني "محاضرات في الاقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عنكون-الجزائر،

النظام المصرفي، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

- يؤدي سحب القروض المصرفية من قبل المقترضين إلى زيادة حجم عرض النقود عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

- للقروض المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لان البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد لإقراضها، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

- يعتبر القرض المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على النشاطات المشروعات وذلك من خلال مراقبة استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها كالقطاع الفلاحي المدعم من طرف الدولة.

- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع، ويعني هذا زيادة مردودية المنتجين الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.

- مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية، ففي حالة كبح القروض يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها سيحصل تضخم، وكلا الحالتين يمكن التحكم فيهما من خلال السياسة الإقراضية.

- تعمل القروض على خلق فرص العمل وبالتالي نقص البطالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

الفرع الثاني أنواع القروض المصرفية:

يتعدد الائتمان المصرفي من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة نذكر ما يلي:

أولاً: تصنيف القروض حسب معيار المدة (الأجل):¹

1- شاعر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص113.

هناك عدة تصنيفات للقروض المصرفية وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة ومن أهم هذه التصنيفات نجد:

أ- قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي لا تزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة وتمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال فهي تستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال بالمنشأة ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع.

والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الأجل لأنها ذات عائد سريع ومخاطر اقل وبالتالي تعد من أحسن أنواع التوظيف ولهذا النوع عدة مزايا، أهمها:¹

* تتصف بدرجة عالية من المرونة وبانخفاض أسعار الفائدة.

* تتناسب مع الفترات التي تحتاج فيها المؤسسة للأموال.

* لا تسحب أية ضريبة على فوائد هذا النوع من القروض.

ومن أهم صور القروض القصيرة الأجل نجد:

1- تسبيقات على الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك: أي قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري (الحساب الجاري هو حساب يقوم بفتحه رجال الأعمال والفرق بينه وبين حساب الصكوك هو انه يمكن أن يكون رصيده مدينا) بسحب مبلغ يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد متفق عليه، أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا.

2- السحب على المكشوف: هي طريقة تمويلية يسمح فيها البنك لعملائه الدائمين باستخدام أموال اكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما وسنة.

3- تسهيلات الصندوق: وهي القروض التي تمنحها البنوك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، حيث تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أن يتم التحصيل لصالح الزبون.

1- عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص113.

4- **القروض الموسمية:** هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات المنشأة الناجمة عن النشاط الموسمي كمنشآت إنتاج وبيع اللوازم والأدوات المدرسية أو إنتاج وبيع بعض المحاصيل الزراعية الموسمية، أي أن دورة الاستغلال تكون موسمية، عادة مدة هذه القروض لا تتعدى تسعة أشهر¹.

ب- **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنة وتقل عادة عن سبع سنوات، يوجه هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل شراء آلات جديدة للتوسع في الإنتاج أو لتطوير عملية الإنتاج، ونظرا لطول مدة هذا النوع من القروض فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، أو احتمالات عدم السداد، ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

1- **قروض قابلة للتعبئة:** أي أن البنك (المقرض) بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من خطر تجميد الأموال وكذا تجنب مشكلة نقص السيولة.

2- **قروض غير قابلة للتعبئة:** أي أن البنك ليس باستطاعته خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فهو مجبر على انتظار نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله، وهذا يؤدي إلى خطر تجميد الأموال وأزمة نقص السيولة.

ج- **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن سبع سنوات، وتوجه لتمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات، عمليا لا يمكن لمصرف واحد منح القروض الطويلة الأجل نظرا لضخامة قيمة هذه القروض، لذلك يتشارك مع عدد من المصارف الأخرى ليقدم ما يعرف "بقرض المشاركة" فيساهم كل مصرف منها في قيمة

1- الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص58-

القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب، وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن المقرض عميل واحد، وفي بعض الأحيان تتخصص في منح هذه القروض البنوك المتخصصة¹، تمتد مدة هذه القروض حتى لعشرين سنة.

ثانياً: تصنيف القروض حسب معيار الضمانات: تنقسم إلى قروض بدون ضمانات، قروض بضمانات عينية وقروض بضمانات شخصية.

أ- القروض بدون ضمانات: وهذه القروض تمثل الجانب الأكبر من القروض حيث لا يقدم المدين أية أموال ضماناً لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبنقته في تنفيذ هذا الوعد مستنداً إلى شخصية العميل، حسن سمعته ومثانة مركزه المالي وقدرته على الوفاء ومن أمثلة هذا النوع من القروض: الأرصدة المكشوفة للحسابات الجارية².

ب- القروض بضمانات عينية: في هذا النوع من القروض يقدم المدين ضماناً عينياً كضمان لتسديد دينه، وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، ويمسى الفرق بين القيمتين باسم "هامش الضمان" وكأمثلة لهذا النوع من القروض نذكر:

القروض بضمان البضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعمليه بضمان بضائع يودعها هذا الأخير لدى البنك، ويفتح الاعتماد لصالح المتعامل بنسبة معينة من قيمة البضاعة بعد تحديد هامش معين، ويجب أن تتوفر الخصائص التالية في البضائع التي تقبلها المصارف التجارية كضمان:

- عدم قابلية السلع للتلف أثناء فترة القرض.
- إمكان تخزينها وسهولة جردها والتأمين عليها.
- عدم تعرض أسعارها لذبذبات شديدة.

1- الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص74-75.

2- صلاح الدين حسن السبسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

• سهولة تصريفها دون خسائر.

• أن تكون وحداتها متجانسة يسهل عدها.

القروض بضمان أوراق مالية: وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها العميل لبنك ويشترط أن تكون جيدة وسهلة التداول ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية وحبذا لو كانت مضمونة من الحكومة¹، وجدير بالذكر انه في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته تجاه البنك وبيع البنك لتلك الأوراق المالية، فانه لا بد وان يعطي للمقترض المبلغ الذي قد يزيد عن الالتزامات تجاهه.²

القروض بضمان أوراق تجارية: وفيها يفتح البنك اعتمادا للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك ويتمتعون بسمعة حسنة وتكون هذه الكمبيالات مظهرة للبنك، كما يجب أن تتوافر فيها شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وهي الكمبيالات التجارية التي تحمل توقيعين تجارين ولا يتجاوز تاريخ استحقاقها ستة أشهر.³

القروض بضمان رهن عقاري: قد تقبل البنوك التجارية العقارات (محلات تجارية أو المصانع) كضمان لقروضها، فإذا تراخي المدين عن سداد القرض في تاريخ الاستحقاق، فان البنك سيتخذ إجراءات نزع الملكية واسترداد قيمة القرض ما لم يبادر العميل بالسداد، ويبقى العقار كضمان أصلي ولكنه احتياطي للرجوع إليه في حالة عدم الالتزام ببرنامج السداد أو التسوية الموضوعة.⁴

1- احمد صلاح عطية "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص11.

2- احمد علي دغيم "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1989، ص73.

3- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 151.

4- صلاح الدين حسن السبسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص27.

قروض بضمان التنازل عن الديون والعقود: وهدف هذه القروض تكون عمليات إنشائية (مباني، طرق، مياه أو كهرباء..الخ) أو عقود توريد (سلعة، مواد، مهمات) لصالح جهات حكومية، بحيث تقدم البنوك هذه التسهيلات للمشغلين بأعمال المقاولات والتوريد استنادا لما يتمتعون به من سمعة حسنة ومقدرة على الوفاء بتعهداتهم في تنفيذ الأعمال التي يتعاقدون عليها، ويكون التمويل المقدم لهذه الأنشطة في حدود نسبة معينة (من 30 إلى 50 من إجمالي قيمة العملية)، وتصرف التسهيلات المصرح بها تدريجيا بما يتماشى مع تنفيذ الأعمال.

يتعين على البنك القيام بدراسة الفنية لكل عملية قبل تمويلها، ومتابعة مراحل تنفيذها بدقة حتى لا تتعرض أمواله للضياع.¹

القروض بضمان محاصيل زراعية: ليس من مهمة البنوك التجارية في الوقت الحالي منح القروض الزراعية، نظرا لنشأة بنوك القرض الزراعي والتعاوني المتخصصة بهذا العمل في كافة المناطق، ويقتصر نشاط البنوك التجارية في حقيقة الأمر على تمويل تسويق بعض المحاصيل الزراعية.²

القروض بضمانات أخرى متنوعة: هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج ضمن هذا النوع من الضمانات وأهمها:

- الإعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المسندة إليهم.
- القروض التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتبهم.
- واعتمادات التصدير و الاستيراد.

ج- قروض بضمانات شخصية: يقصد بالضمان الشخصي كفالة شخص قادر ماليا وذو سمعة طيبة أو مؤسسة مالية أو شركة تامين بالوفاء بالتزامات الشخص المضمون في حالة

1- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، مرجع سبق ذكره، ص 150.

2- مرجع سبق ذكره، ص 147.

عدم قيام هذا الشخص بسداد ديونه للبنك، كما يمكن أن يكون خطاب محرر من طرف المقترض يسمى "خطاب الضمان بنكي".

ففي كلتا الحالتين يمنح البنك قرضا للشخص المضمون ولكن بطبيعة الحال في حدود معينة.

وتتوقف هذه الحدود على المبلغ الذي يكون الشخص الضامن على استعداد أن يضمن في حدوده، وفي حالة خطاب الضمان البنكي فتوقف تلك الحدود على المبلغ المبين في ذلك الخطاب.¹

ثالثا: تصنيف القروض حسب معيار الغرض منها: تعرض البنوك التجارية أنواع من القروض المصرفية وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي الموجهة له مثل:

أ- **القرض الاستهلاكي:** هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد بهدف مواجهة الانخفاض في دخولهم ويوجه لتمويل عمليات استهلاكية ك شراء السيارات، الثلاجات، الغسالات..(سلع معمرة)، فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى.²

ب- **القرض التجاري:** وهو ما يقدم للشركات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل)، وكذا ما يقدم للشركات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات الداخلية والخارجية (تصدير واستيراد).

ت- **القرض الاستثماري (الصناعي):**

هو القرض الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالألات والأراضي وغيرها،

1- أحمد علي دغيم "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، مرجع سبق ذكره ص73.

2- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص45.

عادة ما تكون القروض الاستثمارية قروض متوسطة أو طويلة الأجل وأحدث أنواعها قروض الإيجار والتأجير:¹

ث- القرض الإيجاري (Leasing. Credit-bail):

هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً، بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى تحت تصرف مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى "ثمن الإيجار"، وتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على عاتق المستأجر. يتميز هذا النوع من القروض بالخصائص التالية:

- المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بدفع المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما بأقساط تتضمن ثمن شراء الأصل مضاف إليه فوائد تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة به.

- إن ملكية الأصل تعود للمؤسسة المؤجرة له إما المستأجرة فتستفيد من استعمال الأصل فقط، وفي نهاية العقد يكون أمام المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات: إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار، وإما أن تشتري نهائياً الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وإما أن تمتنع عن تجديد عقد التأجير وإرجاعه للمؤسسة المؤجرة.

ج- القروض الزراعية:

الهدف منها تمويل عمليات الإنتاج الزراعي الجاري كالأجهزة المستعملة وإدخال التحسينات على المحاصيل وكذلك تمويل تسويق المنتجات.²

1- شاكراً القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2- مصطفى رشدي شحبة "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات"، دار الجامعة الجديدة للنشر،

الإسكندرية، 1998، ص 151.

رابعاً: تصنيف القروض حسب شخصية متلقيها: ¹

ينقسم هذا النوع من تصنيف القرض تبعاً لهذا المعيار إلى:

أ- **القرض الخاص:** هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص أي الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.

ب- **القرض العام:**

يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية)، حيث تعتبر القروض العامة من الموارد المهمة التي تساهم في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة الناتج لوجود مشاريع اقتصادية ضخمة لا تكفي إيرادات الدولة في تمويلها، ويعتمد البنك عند منح هذا النوع من القروض على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية و المالية.²

المطلب الثالث : إجراءات منح القروض المصرفية:

كأول خطوة ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين بوضع إعلانات تتضمن أنواع القروض المتاحة، وذلك لزيادة تمسك العملاء الحاليين بالبنك وإغراء الآخرين للتعامل معه، وفي حالة رغبتهم في الحصول على قروض، على البنك القيام بالخطوات التالية:³

1. الفحص الأولي لطالب القرض:

تبدأ حياة القروض بطلب منح القرض الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك، حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً للسياسة الإقراضية وخاصة من حيث

2- حمزة محمود الزبيدي "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2002، ص 96.

2- شاكراً القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

3- عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

الغرض من القرض وأجل الإستحقاق وأسلوب السداد، ونؤكد هنا على أهمية سداد العميل كلما أمكن كل فترة زمنية حتى لا يقع البنك في مشاكل تحصيل القرض، ويساعد في عملية الفحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته وقدراته بوجه عام، وكل هذه الأمور تساعد على اتخاذ قرار مبدئي، أما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه مع تبيان الأسباب، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب الغامضة في طلب القرض، أو القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الإقراض إلى العميل.¹

2. التحليل الائتماني للقرض المصرفي:

تساعد عملية التحليل الائتماني على معرفة القدرة الائتمانية للعميل من خلال جمع المعلومات المتعلقة به "الشخصية والسمعة، القدرة على السداد، رأس المال، معاملات العميل السابقة مع بنوك أخرى، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة" من مصادر مختلفة والقيام بتحليلها.²

3. التفاوض مع طالب القرض:

يعد القيام بالمرحلتين السابقتين يتم الاتفاق بين البنك العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك، وهنا ينبغي أن تكون سياسة الإقراض مرنة، فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي أن يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد كما يتم الاتفاق على سعر الفائدة ومختلف العمولات.³

1- محمد صالح الحناوي "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص213.

2- حمزة محمود الزبيدي "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سابق، ص96.

3- محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص215.

ويعد التفاوض مع طالب القرض ذو درجة عالية من الأهمية وفي ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض بمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه، فإن كان التمويل المطلوب كبيراً فربما يكون أحد البدائل وهو تدبير تجمع مصرفي والقيام بالعملية.

4. اتخاذ القرار:

على ضوء تحليل البيانات المالية والاقتصادية والبيئية لطلب القرض والمفاوضات مع العميل فإن القرار يكون إما بقبول الشروط أو الرفض، ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني التي تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض (وضعه الضريبي، قيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة..)، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة، ثم يقوم الطرفان البنك (المقرض) والعميل (المقترض) بتوقيع عقد يضمن كافة شروط الإقراض.¹

5. صرف القرض:

حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والبنك على العقد واتفاقية القرض وذلك بعد مراجعة ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، يحق للمقترض البدء في استخدام القرض، أي وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

6. متابعة القرض:

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ضماناً لسداد أصل القرض وفوائده في مواعيد إستحقاقها وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل وهي:

متابعة قبل الصرف؛ متابعة أثناء الصرف؛ متابعة بعد الصرف؛ والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية، ومن بين الوسائل المستخدمة للمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة

1- منير براهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات"، مركز الدلتا للطباعة، مصر، طبعة، 2006.

الحفظ للحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض وتاريخ استحقاقه مع الفوائد وإنشاء ملف آخر يحتوي على المبالغ المحصلة من العميل وتاريخها، ويتم المطابقة بين الملفين للكشف عن حالات التأخير عن السداد، وتجنباً للسهو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد والإقساط من الحساب الجاري للعميل.

7. تحصيل القرض "استرجاع القرض":

إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقاً لجدول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري مراقبة ملفات القروض التي تم حفظها في الحاسب الآلي لكل عميل.

8. التقييم اللاحق:

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ولمعرفة نقاط الضعف لتصحيحها والتصدي لها مستقبلاً.

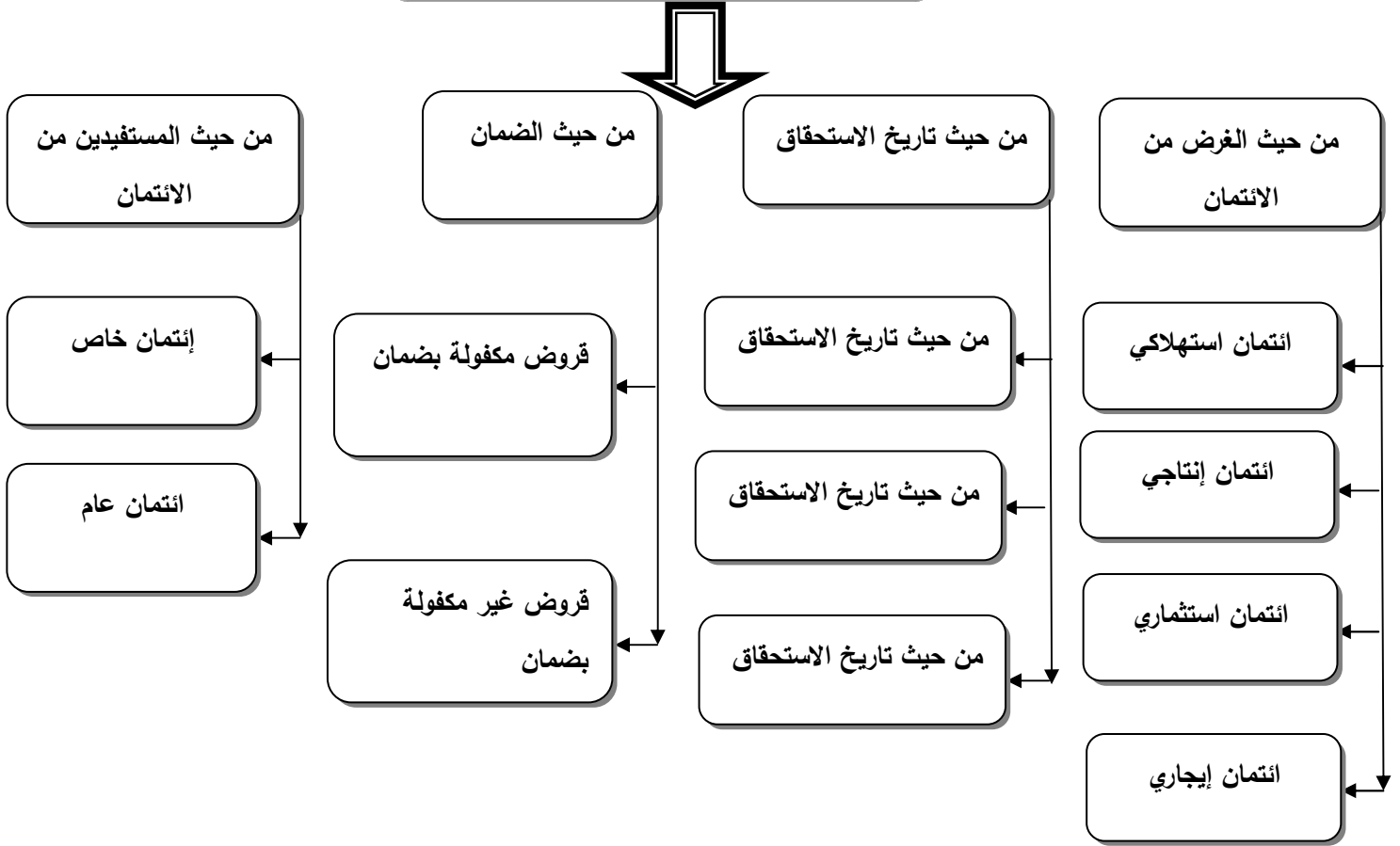
9. بنك المعلومات:

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.¹ ويمكن جمع مختلف تصنيفات الائتمان المصرفي في الشكل التالي:

1- القرصم وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان - 2018-2019.

الشكل 01: يمثل أنواع الائتمان المصرفي

أنواع الائتمان المصرفي



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر ومخاطر القروض

تعتبر إدارة المخاطر مسؤولية الشخص أو الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة بالمخاطر حيث تتعامل معها بما يشمل الجانب الوقائي والعلاجي.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة وما المنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد.

وكان أو ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيبسنز ريفو عام 1956 حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.¹

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث توافقت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو. و.أ. حيث بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير إسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى إن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة

1- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص:4.

الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم وتطبيقها فيه¹.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في جوهرها تتيح للأفراد والمؤسسات التعايش مع احتمالات المستقبل برؤية وبعقلانية، لتجنب الآثار المستقبلية غير المرغوبة وضمان سلامة البشر والأصول والموارد، وبهذا المعنى، فإن إدارة المخاطر لا تقيم وزناً للحظ (الإتكال على الغيب)².

يمكن تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر.

✓ "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابته مع اختيار لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"³.

✓ "إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى"⁴.

1- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 50.

2- تيسير حمد تركي، مصباح كمال، مدخل إلى إدارة المخاطر، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 10.

3- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص: 55.

4- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص: 50.

✓ أنها "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية¹.

إدارة المخاطر هي مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولون عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها البنك والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث، وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية السلبية أثناء وقوع الخسارة وحماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المؤسسة.²

إن إدارة المخاطر الائتمانية التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوي القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولاً بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، غير أن عملياً قد تكون هذه العملية صعبة جداً، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية³:

أ- التحضير: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ب- تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه

1- تيسير حمد تركي، مصباح كمال، مدخل إلى إدارة المخاطر، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 10.

2- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 49.

3- السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 314.

يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

ت- التقييم: يعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر و احتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

ث- وضع الخطة: وتتضمن اخذ قرارات تتعلق باختبار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع الخطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب.

ج- التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر يجب استخدام التامين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تامين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.

ح- مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على ارض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط وإستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

أهمية إدارة المخاطر

تتجلى أهمية إدارة المخاطر في المساعدة؛ التنمية؛ التطوير؛ وفيما يلي سوف نشرح تلك العناصر:

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل.

- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية، والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر الربحية.
- مساعدة البنك على احتساب كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس وإدارة مخاطرها بطريقة علمية¹.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر خطوات ومراحل تسير عليها من أجل التخفيف وإدارة هاته المخاطر وهي كالتالي:

(أ) تحديد المخاطر

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر وهي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل فتحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة.

(ب) قياس المخاطر

إن الخطوة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته، احتمالية حدوث هذه المخاطر. ويعتبر الوقت الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

(ج) ضبط المخاطر

هنا تأتي الخطوة الثالثة حيث يتم إتباع ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي:

← تجنب بعض النشاطات؛

1- عبد القادر بربيش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة متطلبات لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 211.

← تقليل المخاطر أو إلغاء؛

← اثر هذه المخاطر.

د) مراقبة المخاطر

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر¹.

ثالثا: المبادئ وأهداف إدارة المخاطر

مبادئ إدارة المخاطر

إن تكون لدى كل بنك "لجنة إدارة المخاطر" مستقلة، يناط بها مسؤولية وضع السياسات العامة لإدارة المخاطر بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وهذا ما يلاحظ من خلال التعليمات رقم 91/34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر² التي تحدد النسب التحفظية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، والتعليمات رقم 94/74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر³ 1994 والمتمة للتعليمات السابقة، وكذلك المواد القانونية الصادرة في قانون 90/10 الصادر بتاريخ 14 ابريل 1990 المعدل والمكمل المتعلق بالقرض والنقد⁴، خاصة ما تعلق بالدور الذي يجب أن تلعبه اللجنة المصرفية في تطبيق التعليمات التي يصدرها بنك الجزائر للبنوك التجارية ومدى الالتزام بها وغيرها من التعليمات المحددة للعمل البنكي.

✓ تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك؛

1- شقيري نوري موسى، وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص: 303-304.

2- التعليمات رقم 91/34، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر.

3- التعليمات رقم 91/34، الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994.

4- قانوننا 90/10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990، المعدل والمكمل لقانون النقد والقرض.

- ✓ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للاتئمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة؛
 - ✓ لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها، على أساس القيمة الأدلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
 - ✓ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
 - ✓ وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات؛
 - ✓ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
 - ✓ تغطي مراكز المراقبة كل نظم المعلومات المخاطرة ورفع التقارير، حيث أن تنظيم أعمال رفع التقارير وأعمال التصحيح يحتاج إلى الكثير من الإهتمام، حتى عندما تكون النظم وأدوات القياس متطورة بشكل جيد فالإختلالات الوظيفية يمكن أن يكون لها عدد كبير من الأسباب، فبوجود بعض المبادئ يمكن أن تساعد على تصميم نظام سليم منها:
 - قواعد الإدارة لا ينبغي أن تقيد عملية تحمل المخاطرة بدرجة كبيرة، لذا يجب عدم الإبطاء في عملية اتخاذ القرار؛
 - ينبغي أن يكون هناك حوافز للإفصاح عن المخاطر عندما تكون موجودة بدلاً من تشجيع المديرين على إخفائها؛
 - وحدات الأعمال التجارية التي تولد المخاطرة يجب أن تكون مميزة عن تلك التي تكون رسالتها؛
 - الإشراف على المخاطرة والحد منها، وهناك مطلب أساسي هو فصل متحملين المخاطر عن المراقبين.
- ورغم أن هذه المبادئ متعارف عليها بوجه عام إلا أن وحدات الرقابة لا تمتلك بالضرورة كل المعلومات الكفيلة بضمان (مستوى ثاني) من الرقابة بكفاءة. أن دور إدارة المخاطرة هو إيجاد

توازن بين الالتزام بالقواعد المقيدة للمخاطرة والقدرة على تنمية الأعمال. وبين الإفصاح عن المخاطرة وحوافز الإدارة السارية داخل المؤسسة، حيث تعتمد كفاءة مراقبة المخاطرة بدرجة عالية على ادوار وتأثير وحدات الأعمال ووحدة الرقابة على المخاطر¹.

المطلب الثاني: ماهية مخاطر القروض

أولاً: تعريف مخاطر القروض

على قدر ما تمثله عملية الإقراض من أهمية بالغة باعتبارها المصدر الأساسي لدخل البنك على قدر ما يمكن أن تشكل مصدر للمخاطر المالية التي يمكن أن يقع فيها البنك وتبعاً لوجهات النظر المختلفة أعطيت عدة تعاريف لخطر القرض يمكن إدراج فيما يلي:

كلمة خطر لغة مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Riscare" أي "Risque" والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان منتظراً و الانحراف عن التوقع. يعرف الخطر على أساس انه حالة عدم التأكد الذي يمكن قياسها أي أن الخطر يتحدد في حالة عدم التأكد².

يعرف الخطر على انه "حالة طارئة غير متتبا بها على نشاط المؤسسة وتؤثر على النتيجة المحاسبية لها³.

يعرف على انه "الفشل في استرداد الأموال الممنوحة كالقروض مثلاً"⁴، فمهما كانت درجة ثقة الزبائن ووفائهم والأخذ بالضمانات اللازمة تبقى البنوك تهدف إلى تقليص إلى درجة

1- بوعشة مبارك، إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى بالمركز الجامعي، أم البواقي، ص ص 3-4.

2- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، ادارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 449.

3- عدنان تايه النعيمي، ادارة الائتمان، منظور شمولي، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 244.

4- سيد بطة بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 277.

المخاطر البنكية التي تؤثر على قرار منح القروض مما يتطلب عليها اللجوء لدراسات تحليلية لحالات المؤسسات بكل دقة وموضوعية.

اصطلاحاً: يمكن تعريف مخاطر القروض هو "ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الربية وعدم التأكد المرافقين باحتمال وقوع النفع والضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة أي أن الخطر هو احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عملية غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير¹

وعرف خطر القرض على انه عدم إمكانية التقدير المطلق لتلقي الأرباح المرجوة والمتوقعة من عملية توظيف الأموال إضافة إلى انه الفرق بين ما ستكون عليه القيمة الفعلية للمتغير عندما تتحقق الأهداف المستقبلية والقيمة المحتملة المستثمرة².

وعلى الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها تتفق على الخطر ملازم للنشاط البنكي غير أن حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر بحسب قدرة هذا الأخير على التنبؤ به والاستعداد له ومنه يتبين لنا أن خطر القرض له معنيين:

1- المعنى الأول يتضمن عجز المقرض عن التسديد.

2- الثاني معنى إحصائي يتمثل في احتمال الخسارة وهو متضمن في المعنى الأول ومنه لا يمكن فصل المخاطرة عن القرض.

وبالتالي فإن القدرة على التحكم في الخطر تعود إلى حسن تقييمه وتحديد مدة التعرض له والتنبؤ بحدوثه وإيجاد وسائل للحماية في الوقت المناسب والبنك الناجح هو من يقوم بتسيير الخطر بدءاً من اختياره ثم التقليل منه وتتويجه من اجل جعله عند حدود مقبولة مع مردودية أنسب.

1- عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

2- مرجع سابق، ص 137.

أنواع مخاطر القروض المصرفية

أولاً: المخاطر المتعلقة بالمقترض:

تتعهد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها وذلك على النحو التالي:

- أهلية المقترض وصلاحيته لإقتراض:

يجب التعرف على الشكل القانوني للمنشأة المقترضة وحقوق وسلطات المديرين في الاقتراض وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعاً، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقد وذلك بالاطلاع على التفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها¹

- السمعة الائتمانية للمقترض:

وتستكشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذ كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو انه لا يوفي إلا بالضغط عليه فضلاً عن أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل وأمانته، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه في السوق من البنوك السابق له وان تعامل معها ولا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد أمراً ضرورياً حتى مع توافر الضمانات وذلك لتفادي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض العملاء واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك من أمثلتها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك أو تقديم كمبيالات مزورة أو استخدام تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط المنشأة.

- السلوك الاجتماعي للمقترض:

1- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، ادارة البنوك التجارية، مرجع سابق ، ص 473.

يقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية¹

- المركز المالي للمقترض:

ويمكن الوصول إليه من خلال دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى إعتادها على الاقتراض الخارجي وسيولة أصولها وتطور نشاطها وحجم أعمالها ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في لنشاط المماثل.

- القدرة الإنتاجية للمقترض:

ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للمنشأة وخبرة العاملين فيها ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له وانتظام عملائها في السداد وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط مستقبلياً.

المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:

وتختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية، فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فإن المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

ثانياً: مخاطر الائتمان:

1- مرجع سابق ص 475

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة، أي عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.

فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض، منها عوامل خارجية، خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتاً

أحياناً، وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعن عنها عند منح الائتمان، أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر:¹

ثالثاً: مخاطر السوق:

أدخلت لجنة بازل 2 مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال، فقد قامت عام 1996 بإصدار وثيقة لتضمين مخاطر السوق ضمن المخاطر الواجب تغطيتها برأس المال المصرف إضافة إلى مخاطر الائتمان وذلك بعد أن بدأت الأزمات المالية في الظهور وبشكل خاصة الأزمة المالية في المكسيك مع بداية عام 1955.

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تتبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل إنها تنتج عن التغييرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار

1- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 149

السوق. وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف.¹

المطلب الثالث : مصادر المخاطرة و انواعها

للمخاطر عدة مصادر نوجزها في ما يلي

أ- مخاطر تقلبات في سعر الصرف

وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة، حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب.²

ب- مخاطر تقلبات في سعر الصرف

وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة، حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية مخاطر الصرف بالإضافة إلى الذهب.³

ت- مخاطر تقلبات سعر الفائدة

وهي المخاطر التي يتحملها المصرف من جراء منحه قرضا بسعر الفائدة السائد الآن، معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثم اضطراره خلال اجل القرض، إلى إعادة

1- شقيري نوري موسى، وآخرون، ادارة المخاطر، مرجع سابق، ص ص: 303-304

2- عدنان تايه النعيمي، ادارة الائتمان، منظور شمولي، الطبعة الاولى، ص244

3- مرجع سابق، ص245

تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض ولذلك لان توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع. هكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة¹.

ث- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية

هناك حد أدنى لرؤوس الأموال التي تغطي مخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول، وتنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود، ويوجد مخاطر عامة ومخاطر تؤثر على السوق ككل وغير ممكن تنويعها ومخاطر غير عامة يمكن تنويعها².

ج- مخاطر تقلبات أسعار السلع

تعرف السلعة على أنها المنهج المادي الذي يمكن التجارة به في سوق ثانوية كالمواد المعدنية، البترول، المنتجات الزراعية، والمعادن الثمينة ومخاطر السعر في السلع هي أكثر خطرا، فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة، ولذلك فالتغيرات في العرض والطلب له تأثير أكبر على الأسعار والتقلبات وبالنسبة للتجارة الفورية أو المادية، فان المخاطر الاتجاهية الناشئة من التغير في السعر الفوري هو أهم اخطر، أسعار البضائع المتشابهة تتغير بمرور الوقت ومخاطر التغير في تكلفة تحمل الأوضاع المستقبلية وعقود الخيارات، ومخاطر أن يتغير السعر السلعي المستقبلي لأسباب غير التغير في أسعار الفائدة³

1 - بوعشة مبارك، إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 8.

2- عبد القادر بريس، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،

مرجع سابق، ص 231

3- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الإسكندرية مرجع سابق، ص 135

د: مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل في المصارف من المواضيع الحديثة نسبياً، وعملية قياسها لها أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للمصرف وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الانترنت، إضافة لاحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الاطلاع على البيان ونظام الحاسوب الآلي الخاص بالمصرف¹.

ه: مخاطر السيولة

تعتبر السيولة احد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف، وتهتم لجنة في المصارف الكبيرة بموضوع إدارة السيولة وتراعي آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا تحدث أزمة سيولة وان مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة المصرف على لوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.

وهكذا فان إدارة مخاطر عملية معقدة إذ لدى المصرف مصدران للسيولة هما الموجودات والمطلوبات وتخفض تلك المخاطرة في حال كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة، غير أن امتلاك هذه الاستثمارات السائلة يؤدي إلى تخفيض المردود، لان المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول أجلا، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسبة أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى وبالنسبة للمصرف تعد إدارة السيولة على قدر كبير من الأهمية حيث من الممكن أن يعني ذلك في حال الفشل، سقوط المصرف كمؤسسة مالية،

1- القرصم وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، مصدر سابق، ص34

لذلك تهتم المصارف بإدارة السيولة لتجنب عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق دون تحمله خسائر غير متوقعة¹

و: مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية

تتميز المصارف بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية أصبحت من الأمور التنافسية بين المصارف نظرا لتقدم الأنشطة المصرفية والنقدية الالكترونية ومن المتوقع زيادة قنوات الاتصال بين المصارف والعملاء والتي قد تتسبب في ظهور بعض المخاطر للمصارف. لذلك فقد أقرت بازل² انه رغم الفوائد العائدة من هذه الأنشطة الالكترونية فإنها تحمل الكثير من المخاطر لذا يجب أن يكون هناك توازن بين المخاطر والفوائد عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في المصرف حيث تقوم بتحديد وتقييم وإدارة ورقابة المخاطر التي تلازم الأنشطة الالكترونية عن طريق أمان المعلومات وتجهيز إمكانية متابعة العمل اليومي المصرفي في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها.²

1- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، مصدر سابق، ص 174.

2- صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998

المبحث الثالث: طرق وتقييم مخاطر القروض المصرفية

المطلب الأول: الطرق الإحصائية لتقييم القرض

للقيام بعملية الاحصاء نتبع عدة طرق منها:

أولاً: طريقة التنقيط

1. مفهوم طريقة التنقيط

تعد طريقة التنقيط احد الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض والتي تزيد من ثقتها في إقرار منح القرض أو عدم منحه. فطريقة التنقيط: "هي طريقة إحصائية تنبؤية لعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم"¹، وبصفة أدق "هي التقنية التي تحدد لكل طلب قرض نقطة قياسية لاحتمال إفلاس المقترض". وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة التنقيط بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون لتعبر عن درجة ملاءمته المالية.

إن الأساس الذي يبني عليه طريقة التنقيط هو مبدأ التحليل التمييزي الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج ناتج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم تلك العينة كبير بشكل كافي.

فالمطلوب من طريقة التنقيط هو استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملائمة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية Z لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم التنقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلم والمحسوبة مسبقاً، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه وهو ما يجعل طريقة التنقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك.

2- لمحة تاريخية حول طريقة التنقيط

عقب إجراء دراسات حول مؤشرات إفلاس المؤسسات، شغل موضوع الاستفادة من نتائج تلك الدراسات اهتمامات البنوك التجارية¹.

وكانت البداية لفهم ظاهرة الإفلاس في مطلع سنوات الثلاثينات وذلك من خلال الجهود المبذولة من فيتزياتريك PJ.Fitz Patrick سنة 1932 متبوعة بدراسات سميث و رينوكوفسنة 1935. حيث أخذت طريقة التنقيط من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، وكان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام كل من بافير WH. Beaver (1966) والتمان EL. Altman (1968) بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي. وتبع ذلك دراسات أيدمستر Edmister (1972) الذي اخذ من نظام الترميز كأساس لعمله، ونظرا لملائمة نتائج هذه الدراسات لمتطلبات البنوك التجارية، اقتنعت هذه الأخيرة بضرورة الاستفادة منها².

وبعد نجاح هذه الطريقة، لم يعد استعمالها يقتصر على الولايات الأمريكية فقط، وإنما اتسع إلى دول أوروبية لا سيما فرنسا، حيث كانت بدايتها في فرنسا مع أبحاث كولون Y. Collognes (1977) الذي قام بوضع نموذجين لطريقة التنقيط، ولكن أكثر الأعمال الفرنسية شهرة هي أعمال كونان و هولدر Conan et Holder (1979) اللذان قاما بتحديد نموذج لكل قطاع اقتصادي.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت في فرنسا دراسات أخرى كالنماذج المعتمدة في البنك المركزي الفرنسي (1984)، ولكن في الوقت الذي كان يتم فيه الدراسات السابقة الذكر، ظهرت

¹ الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص78-79

² بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سابق ص:52.

دراسات أخرى تعمل على تصحيح النقائص في جوانب مختلفة من طريقة التتقيط، لا سيما المنهجية المتبعة في استعمال التحليل التمييزي حيث تعرضت تلك الأعمال إلى مواضيع مختلفة بما في ذلك توزيع المتغيرات، طريقة سحب العينة، مدلول المتغيرات..

3- خطوات إعداد نموذج التتقيط

يتطلب إعداد نموذج التتقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملائمة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به وتأخذ في الأخير شكل دالة خطية.

لتحقيق ذلك يجب دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تؤخذ بصفة عشوائية وتتكون من عينتين جزئيتين الأولى للمؤسسات السليمة والثانية للمؤسسات العاجزة، على أن يتم معالجة تلك المعلومات وفق تقنية التحليل التمييزي الذي يحدد كل من متغيرات النموذج ومعاملاتها والنقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض و القبول، لتتمكن في الأخير من وضع نموذج يستعمل في تحديد النقطة الهائية لكل مؤسسة من العينة. ولا يتوقف العمل عن هذا الحد وإنما يجب اختيار النموذج على عينة مستقلة عن العينة المدروسة.

وبصفة أدق فانه لإعداد نموذج التتقيط يجب تتبع المراحل التالية:

1.3 بناء قاعدة المعطيات (المعينة)

المعينة هي اخذ جزء من عناصر المجتمع المقصود طريق السحب، وعادة ما تؤخذ هذه العينة بطريقة تسمح بالاستدلال حول معالم المجتمع، ممثلة بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائية فإذا تم سحب العينة على النحو الذي يسمح لها بتمثيل مجتمعها بشكل كاف، مع ملاحظة علاقات قوية بين عدد كبير من المتغيرات، يمكننا عندئذ أن نستخلص أن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم.

ولكن يتطلب بناء النموذج الإحصائي شروط معينة أثناء سحب العينة والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ أن يتم سحب العينة بصفة عشوائية، على النحو الذي يسمح لها بان تكون ممثلة بشكل كاف لمجتمعها الأصلي، وهذا يتجسد في غناها بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل على المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء؛
 - ✓ إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة، لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية للمجتمع إذا اخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.
- وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية الآتية:
- **عينة الإثبات:** وهي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها، وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط بتطبيقها على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء؛
 - **عينة التنبؤ:** هي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترات المستقبلية.

2.3 التحليل التمييزي

التحليل التمييزي "هو تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع بالإعداد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع، عندئذ يمكن لهذه العينة إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه"¹.

تستعمل طريقة التحليل التمييزي في دراسة عينة من ملفات القروض التي تم دراستها من طرف البنك، وتتكون هذه العينة من مجموعتين جزئيتين، الأولى تمثل المؤسسات السليمة التي لم يتلقى البنك معها مشاكل في تسوية مستحققاتها، والثانية تمثل المؤسسات العاجزة التي لم تتمكن من الوفاء بديونها سواء بصفة كلية أو جزئية. والمشكل هنا هو إيجاد معيار مناسب يتم على أساسه التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة. ولحل هذا المشكل يجب على البنك تتبع الخطوات التالية:

¹صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، دار الوسام للطباعة و

النشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998

1.2.3 تحديد متغيرات النموذج

كخطوة أولى للتحليل التمييزي، يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات إلى متغيرات تنقسم بين صنفين، الصنف الأول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل نسب مالية، أما الصنف الثاني فإنه يتمثل في المتغيرات الكيفية التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية كقطاع النشاط والشكل القانوني للمؤسسة¹.

تتم عن طريق تقنية خطوة بخطوة وتعمل تقنية خطوة بخطوة انطلاقاً من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية وذلك لتشكيل التابع Z ، مبدأ هذه التقنية يقوم على اختيار المتغيرات واحدة بواحدة، حيث يحتفظ بمتغيرة أولى بالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع. وتتجزأ بعد ذلك اختبار Student لإحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة سابقاً، وتعمل هذه التقنية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات النموذجية النهائية التي تعبر عن الملائمة المالية.

2.2.3 تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة

في هذه الخطوة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل عن مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملائمة المالية للمؤسسة. وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج، يمكن وضع دالة التنقيط في الشكل الآتي:

- R_i : النسب أو المتغيرات المختارة لبناء النموذج.
- Z : معامل الترجيح.
- B : ثابت.

¹ عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات النقود والبنوك-أساسيات والمستحدثات-"، مرجع سابق، ص 165.

3.2.3 تحديد النقطة الحرجة

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول.

حساب النقطة النهائية يكون كالاتي:

$$Z = (n_0 Z_0 + n_1 Z_1) / (n_0 + n_1).$$

• Z_0 : متوسط نقاط n_0 من المؤسسات العاجزة.

• Z_1 : متوسط نقاط من 1 من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:

- مؤسسات سليمة: وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية اكبر أو تساوي من النقطة الحرجة.

4.2.3 إختبار دقة النموذج

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة، إلا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح، ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (01): جدول معدلات التصنيف الصحيح.

المجموع	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية
	مؤسسات عاجزة	مؤسسات سليمة	
N1	B	A	مؤسسات سليمة
N2	D	C	مؤسسات عاجزة

المصدر: B.Guilot, La méthode des scores intérêts et limites, Revue banque , Paris, 1986,P975.

1986,P975.

$$N1 = a + b.$$

$$N2 = c + d$$

بحيث:

- a: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.
- B: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.
- C: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.
- D: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.
- N1: عدد المؤسسات السليمة في العينة.
- N2: عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

إذن:

• نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هو: $t_1 = a / N1$

• نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هو: $t_2 = d / N2$

• نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هو: $T = (a + d) / (N1 + N2)$

وبالتالي إذا تم اقتراح مجموعة من النماذج لاستعمالها في البنك، فإنه ينبغي اختيار النموذج الذي يعظم نسبة التصنيف الصحيح، ويصبح بالتالي النموذج الأمثل من بين النماذج المقترحة.

والمعدلات المرتفعة للتصنيف الصحيح لعينة النموذج لا تكفي للحكم على استعماله وإنما ينبغي التأكد من فعالية ذلك النموذج باختباره على عينة مستقلة تسمى بعينة الإثبات.

4- إستعمال نموذج التنقيط في القرارات المستقبلية

بعد التأكد من صلاحية دالة التنقيط وتحديد النقطة الحرجة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول، يقوم البنك عندئذ بدراسة وتحليل طلبات القروض الجديدة وذلك في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي.

وتوضح هذه الطريقة في خدمة المسؤولين داخل البنك لتحليل المخاطرة عند كل طلب جديد للإقراض، فكل عميل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة فإنه يعتبر كزبون عديم الملائمة المالية ويرفض طلبه.

ولا يمكن اعتبار أي دالة تنقيط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن.

ومن هذا يمكن استنتاج أن طريقة التنقيط هي وسيلة عملية اتخاذ القرار وتهدف إلى تقليل مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن.

ثانياً: طريقة رجال القرض

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اشتق اسمها من اسم الرجال المختصين في دراسة القروض البنكية والمدعويين برجال القرض. ويمكن مبدؤها في إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية والتنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية لتقييم المؤسسة، مع ربط كل مؤشر بمعامل ترجيح تحدد قيمته بناء على تجربة مسيري القروض البنكية، على أن يتم استعمالها جملة واحدة، وذلك بهدف تقييم المؤسسة بشكل شامل ومنسجم.

1- تعريف طريقة رجال القرض

تعد طريقة رجال القرض محورا آخر من محاور المنهج الإحصائي لدراسة حالة المؤسسة والتي تأخذ من الدراسات الإحصائية المنجزة من طرف الإحصائيين وتجاربيهم (رجال القرض) كقاعدة ومرجع أساسي لها. إذ تعرف طريقة رجال القرض بأنها التقنية التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها حسب المعايير الآتية:

- ✓ العامل الشخصي: الذي يرتبط بكفاءة المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية، ومعامل ترجيحه هو 40% ؛
- ✓ العامل الاقتصادي: الذي يبين الحالة العامة للمؤسسة في الوضع الاقتصادي، القطاع الذي تنتمي إليه الوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجيحه هو 20% ؛
- ✓ العامل المالي: الذي يوضح الحالة المالية للمؤسسة، وذلك إستنادا إلى ميزانيتها لتحليل بعض عناصرها ومعامل ترجيحه هو 40%.

ويتم تقييم الحالة المالية للمؤسسة تحت الدراسة، بالاعتماد على المعدل المرجح والذي يحسب انطلاقا من خمس نسب ملخصة في الجدول الآتي:

جدول رقم 02 يمثل نسب تقييم الحالة المالية للمؤسسة

معامل الترجيح	الصيغة الرياضية للنسبة	البيان	رقم النسبة
25%	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة	1
25%	أموال خاصة/ مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية	2
20%	أموال خاصة/ قيم ثابتة صافية	نسبة تمويل القيم الثابتة	3
20%	رقم الأعمال/ المخزونات	نسبة دوران المخزون	4
10%	رقم الأعمال/ مجموع الحقوق	نسبة دوران العملاء	5

المصدر: بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم تسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 99.

ويتطلب حساب معدل المرجح، ربط علاقة بين نسبة المؤسسة المدروسة والنسب المثالية لها وذلك من خلال العلاقة الآتية:

$$R_i = \text{نسبة لمؤسسة} / \text{النسبة المثالية.}$$

عندئذ يمكن حساب المعدل المرجح فق الصيغة الآتية:

بحيث:

- R_{ij} : نسبة المؤسسة المدروسة j.
- R_i : النسبة المثالية.
- A_i : معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i.

واعتمادا على الصيغة السابقة، يمكن إيجاد حالتين ممكنتين للمؤسسات المدروسة:

✓ الحالة الأولى: إذا كان "R" أكبر أو يساوي من 100، فإن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة وله إمكانية الحصول على قرض؛

✓ الحالة الثانية: إذا كان "R" اصغر أو يساوي من 100، فإن وضعية المؤسسة سيئة وتحتاج إلى دراسة أكثر عمقا.

ثالثا: طريقة نقاط المخاطرة

بالإضافة إلى الطرق الإحصائية التي تعتمد على نماذج خطية لتقدير مخاطرة القرض، ظهرت طريقة إحصائية جديدة تسمى بنقاط المخاطرة، والتي تعتمد في عملها على جدول مجموعة من المعايير، ليتم على أساسها اتخاذ القرار بشأن المؤسسة بعد تنقيطها حسب سلم مقترح لها.

1- تعريف طريقة نقاط المخاطرة

بعد التأكد من أن مشكلة الإفلاس في المؤسسات لا ترتبط فقط بالعوامل المالية، ظهرت طريقة إحصائية جديدة تسمى بطريقة نقاط المخاطرة التي تعمل على تقييم المؤسسات بناء على معايير نوعية¹.

بصفة عامة يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة "أنها التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية، وذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، ويتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية.

ويتطلب وضع سلم تنقيط لكل معيار مستعمل تحديد مستويات النقاط لمختلف الوضعيات المتوقعة للمؤسسة المدروسة، فإذا كان المعيار المستعمل هو عمر المؤسسة (التجربة) مثلا فإن سلم التنقيط المقترح يكون كما يلي:

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة "إدارة الإئتمان" دار وائل للنشر، مرجع سابق، ص 41

- ✓ عمر المؤسسة اقل من سنتين: النقطة = 1. (المخاطرة القصوى).
- ✓ عمر المؤسسة من 2 و 7 سنوات: النقطة = 2.
- ✓ عمر المؤسسة بين 7 و 15 سنة: النقطة = 3.
- ✓ عمر المؤسسة اكبر من 15 سنة: النقطة = 4. (المخاطرة الدنيا).

فمبدأ هذه الطريقة إذن، هو إمكانية تقييم المؤسسات والحكم عليها بناء على معايير نوعية مستقلة تماما عن حالتها المالية، كعدد زبائن المؤسسة، عمر المؤسسة (التجربة)، مستوى رأس المال الخاص، وضعية قطاع نشاط المؤسسة.

ولكن على البنك أن يعترف بان درجة فعالية هذه الطريقة تحدد وفق المعايير التي تم اختيارها ينبغي عليه أن يعترف بأنه مهما لغت درجة كفاءتها فإنه لا يمكنها أن تزيل المخاطرة بصفة كلية وإنما تعمل على تقليلها فقط.

2- استعمال طريقة نقاط المخاطرة

يعتبر تحليل ملفات طلب الإقراض وفق طريقة نقاط المخاطرة أداة مهمة بالنسبة للبنوك التجارية، ولا يمكن لهذه الطريقة أن تجد سبيلا للاستعمال إلا بتتبع الخطوات الموالية:

- اختيار متغيرات الدراسة، فغالبا ما تعتمد طريقة نقاط المخاطرة في تحليلها على متغيرات كيفية والتي لا يمكن إيجادها في شكل أرقام وإنما هي نوعية، وحتى تتم دراستها بصفة موضوعية بعيدة عن الذاتية يتطلب اختيار المتغيرات وفق المعايير الآتية:

- أهمية المتغير في تقدير المخاطرة، إذ لا تتحلى كل المتغيرات بأهمية كبيرة لدراسة المخاطرة وتحليلها، وإنما هو جزء قليل منها من يتصف بذلك، لهذا السبب ينبغي أن يقتصر الاختيار فقط على المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة¹؛

¹صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 153

- تكلفة المعلومة ومدى توفرها، فليس من المعقول أن يتم الحصول على معلومة حول متغير ما بتكلفة قيمتها اكبر من قيمة منفعتها المتوقعة، لذلك ينبغي تحديد السعر الأقصى الذي يكون البنك على استعداد لدفعه حتى تكون المعلومة مفيدة¹.
- تحديد سلم تنقيط المعايير المستعملة، فبعد اختيار المتغيرات التي يتم على أساسها تقييم المؤسسة، تتطلب طريقة نقاط المخاطرة تحديد سلم تنقيط لكل معيار مستعمل في الدراسة، وذلك تمهيدا للمرحلة القادمة التي تهدف إلى حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والمساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، ويمكن توضيح المرحلتين السابقتين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 يوضح طريقة نقاط المخاطرة

مستويات النقاط المعايير	المخاطرة القصى النقطة = 1	النقطة = 2	النقطة = 3	المخاطرة الدنيا النقطة = 4
الشكل القانوني	مؤسسة فردية AP	ش.ذ.م.م SARL	شركة SNC	شركة مساهمة SPA
رأس المال (10 ²)	10000	بين 10000 و 25000	بين 25000 و 50000	50000
قطاع النشاط	منكوب	ضعيف	متوسط	ديناميكي

¹صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق ، ص 155

عمر المؤسسة	سنتين	من 2 إلى 7 سنوات	من 7 إلى 15 سنة	15 سنة
تصنيف الزبائن	حرفي	صناعي	بائع بالجملة	بائع بالتجزئة
عدد الزبائن	20	من 20 إلى 100	من 100 إلى 500	500
القيمة التجارية	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التقنيات	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التسيير	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
عمر المسيرين	60 سنة	من 50 إلى 60 سنة	من 40 إلى 50 سنة	40 سنة
حالة المحلات	سيئ	متوسط	جيد	ممتاز
أدوات الإنتاج	قديم	متوسط	جيد	ممتاز
تطور الأعمال	رقم انخفاض غير منتظم	5 %	من 5% إلى 15%	15 %
تطور النتيجة الصافية	سالب	2 %	من 2% إلى 10%	10%
دوران الزبائن	90 يوم	من 60 إلى 90 يوم	من 30 إلى 60 يوم	30 يوم

دوران الموردين	90 يوم	من 60 إلى 90 يوم	من 30 إلى 60 يوم	30 يوم
قيمة مضافة/ رقم الأعمال	20 %	من 20% إلى 50%	من 50% إلى 70%	70 %

المصدر: بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- حساب النقطة النهائية للمؤسسة: ويتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة كما يلي:

$$N = \text{النقطة النهائية} = \text{مجموع النقاط} / \text{عدد معايير الدراسة}$$
- اتخاذ القرار بشأن المؤسسة
- بعد حساب النقطة النهائية للمؤسسة، يتم اتخاذ القرار بشأنها كما يلي:
 - إذا كان $2 N$: تعتبر المؤسسة سليمة.
 - إذا كان $2 N$: تعتبر المؤسسة عاجزة.

المطلب الثاني: إجراءات ومؤشرات الحد من الخطر

1- إجراءات الحد من المخاطر

- وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن. وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر قياس وتقييم إمكانية حدوثها، إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عند حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله، حيث أن هذه الإجراءات تستند على أسس:
- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة؛
 - وضع حد للمخاطرة: وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
 - التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:¹

أولاً: التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتقعا جدا. حيث يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية¹. والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.²

ثانياً: التسيير الوقائي

وهو المتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء واتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك. أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

1 توزيع خطر القرض بين البنوك

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

1.1 الأسلوب الرسمي: يتم الاتحاد الرسمي للبنوك بموجب عقد واضح ومريح، ويشرف

عليه مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض

¹شاكر القزويني "محاضرات في الاقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سابق، ص76

ومتابعة الضمانات، حيث يهدف هذا العقد إلى تقسيم القرض بين مجموعة البنوك قبولاً لطلب قرض مؤسسة واحدة.

2.1 الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس إتحاد.

2- التعامل مع عدة تعاملين

تقاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3- عدم توسع في منح القروض

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، مما يسمح باكتشاف الأخطار في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها¹.

5- مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

¹شاكر القزويني "محاضرات في الاقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سابق ، ص 77 ص 78

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدق ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم الائتمانية على النحو التالي:²¹

❖ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية؛

❖ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني؛

❖ مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:

❖ نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع؛

❖ توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي؛

❖ نسبة قروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة؛

❖ بيان عن التركيزات التي تصل إلى 25 فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل (أسهم رأسمال وتسهيلات إئتمانية)، أو في صور تمويلات مختلفة؛

❖ بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد 10 من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)؛

❖ نسبة مخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة؛

❖ نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض؛

❖ إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

¹ - احمد علي دغيم "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق ص 88.

- ❖ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة؛
- ❖ تقارير عن بعض الحالات الإئتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.

الجدول رقم 04 مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الإئتمانية:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الإئتمانية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض. ✓ مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض. ✓ مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض المستحقة.
مخاطر السيولة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول. ✓ الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول. ✓ الأصول الحساسة- الخصوم الحساس.
مخاطر أسعار الصرف	<ul style="list-style-type: none"> ✓ المركز المفتوح في كل عملة / الفائدة الرأسمالية. ✓ إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إجمالي الأصول / عدد العاملين. ✓ مصروفات العمالة / عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	<ul style="list-style-type: none"> ✓ حقوق المساهمين / إجمالي الأصول. ✓ التشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. ✓ القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: طارق عبد العل حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية،

الإسكندرية، 2003، ص 239.

6-تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لعدة أسباب، ولمعرفة ذلك يستعمل البنك طرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهمها فيما يلي:

✓ طريقة النسب المالية؛

✓ طريقة التقيط؛

✓ طريقة رجال القرض؛

✓ طريقة نقاط المخاطرة.

1) طريقة النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عند إقدامها على منح القروض للمؤسسات، إذ تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسات بطريقة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحياتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

لذلك يعتمد البنك على مجموعة من المؤشرات المالية التي تخدمه ليس فقط في مرحلة طلب الائتمان، بل أيضا في مرحلة متابعة الائتمان والتي تتولاها عادة لجنة القروض من خلال إجراءاتها المطبقة للتحقق من قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده ومن ثم تجنب مخاطر تعثره المالي والتي سيجرب عليها خسائر كبيرة يستحملها البنك. ومن الأسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل من خلال مرحلتين هما:

✓مرحلة دراسة طلب القرض أو الائتمان؛

✓مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي.

أولاً: مرحلة دراسة طلب القرض أو الائتمان

المرحلة الأولى: تكوين الملف والدراسة من الناحية الإدارية

1- مكونات ملف القرض: إن الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية:

- ✓ طلب قرض مقدم من العميل في شكل طلب خطي أو في شكل مسحوب من البنك ذاته؛
- ✓ عقد قرض يتفق بموجبه الطرفان على جميع شروط القرض؛
- ✓ مستند كفالة إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية؛
- ✓ وثائق الرهن إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك؛
- ✓ وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية تبين التطورات الدائنة أو المدينة لرصيد الزبون بالبنك.

2- الدراسة القانونية والإدارية للملف:

من خلال الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها وسريان نشاطها.

3- استعلامات عن العميل: البنك يعمل جاهداً على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات

حول متعامله وسمعته الائتمانية حيث يراعي عند قيامه بالاستعلام عن عمله محددان:

- ✓ الوقت المستغرق في البحث والحصول على معلومات وتكلفة ذلك البحث؛
- ✓ الحصول على معلومات خاصة عن العميل ذاته فيما يتعلق بشخصه من حيث مدى صدقه ونزاهته سواء مع البنك أو مع المتعاملين الاقتصاديين الآخرين، ومدى وفائه بعقوده مهما كان شكلها. خاصة تلك المتعلقة بالقروض من جهات مختلفة مثل رجال الأعمال والتجار عامة، القوائم المالية والمحاسبية.

المرحلة الثانية: تحليل البيانات المالية في مرحلة دراسة طلب قرض

قبل دراسة الوضعية المالية للعميل يقوم البنك بدراسة اقتصادية متمثلة في:

1. العامل البشري من حيث مدى نزاهة العميل والتزامه بتعهداته وعقوده في مجال نشاطه مع مرور الزمن؛

2. المحيط الذي يعمل فيه العميل من حيث مدى طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي من أجل التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بقطاع المعنى بالقرض¹؛

3. السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الخصم، معدل الفائدة، وسياسة تأطير القروض؛

4- دراسة طبيعة المنتج هل هو تنافسي ضروري أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله ثم يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية للمنتج؛

5- تحليل الوضعية المالية للعميل بناء على سلسلة متصلة من القوائم المالية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة وكذا جداول حسابات النتائج ليقوم بالتحليل المالي المفصل باستخدام تحليل النسب. كما يلاحظ أيضا أن كل نسبة لها دلالة معينة بالنسبة للمحلل وتتمثل هذه النسب² في:

1.5 نسب السيولة: يقصد بها تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من أصول ونقدية يمكن تحويلها إلى نقديات في فترة زمنية قصيرة نسبيا ثلاثة وهي أنواع:

¹ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 48

² طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، مرجع سابق، ص 49 ص 50

✓ نسبة السيولة العامة = (أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل) × 100.

يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي نقول أن المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة.

✓ نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة - قيم الاستغلال / ديون قصيرة الأجل) × 100.

مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في أوانها عن طريق الأصول المتداولة دون التصرف في قيم الإستغلال.

✓ نسبة السيولة الجاهزة = (النقدية الجاهزة / ديون قصيرة الأجل) × 100.

قياس حصة الديون قصيرة الأجل التي يمكن الوصول إليها، باستعمال القيم المحققة و القيم المتاحة.

2-5 النسب الهيكلية

تحليل رأس المال العامل: مؤشر يبين لنا كيفية تمويل استثمارات ثابتة، أو مدى مساهمة أموال دائمة في تمويل أصول ثابتة للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة:

✓ رأس مال العامل FR = أموال دائمة - أصول ثابتة.

✓ رأس مال العامل FR = أصول متداولة - ديون قصيرة أجل.

الحاجة إلى رأس المال العامل BFR: ويعبر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدولة الاستغلالية بواسطة الموارد للدورة العادية ويمكن حسابه كما يلي:

✓ BFR = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

✓ BFR = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق - الديون.

وهذه الاحتياجات ترتبط مباشرة بطبيعة وحجم النشاط في المؤسسة، وهي احتياجات الاستغلال يتعين على المؤسسة أن تخصص لها تمويلا ثابتا.

3-5 نسب المردودية

نسبة المردودية التجارية: المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي للمؤسسة يعبر عنها برقم الأعمال السنوي وتحسب كما يلي:

$$\checkmark \text{المردودية التجارية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{رقم الأعمال خرج الرسم}) \times 100.$$

نسبة المردودية المالية: قياس المردودية العامة للمؤسسة أي مقدار ما يحصل عليه المساهمون في رأس مال المؤسسة من أرباح صافية.

$$\checkmark \text{نسبة المردودية المالية: (نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال)} \times 100.$$

4-5 نسب النشاط: تقيس هذه النسبة درجة فعالية استعمال رأس مال اقتصادي للمؤسسة، وتهتم بسرعة دوران عناصر أموالها المتداولة حتى تحقق أعلى أرباح من ورائها ومن أهم هذه النسب ما يلي:

$$\checkmark \text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة شراء السلع المباعة} / \text{متوسط المخزون}) \times 360.$$

$$\checkmark \text{مدة دوران الموردون} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع} / \text{المشتريات}) \times 360.$$

$$\checkmark \text{مدة دوران العملاء} = (\text{العملاء} + \text{أوراق القبض} / \text{المبيعات}) \times 360.$$

مدة دوران المخزون تعبر في حقيقة عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون، خلال الدورة الاستغلالية، أي احتمالات تجميد المخزون ضئيلة.

5-5 نسبة الرفع المالي (المديونية): وتقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي مقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض طويلة الأجل.

$$\checkmark \text{نسبة القدرة على الوفاء} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100.$$

كلما كانت هذه النسبة اكبر من 50% وقريبة من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة لها إمكانية كبيرة على السداد ومن ثم بإمكانها أن تحصل على قروض أخرى.

$$\checkmark \text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{أموال خاصة} / \text{أموال دائمة}) \times 100.$$

مدى استقلالية المؤسسة في تمويل أصولها، وكلما كان مرتفعا كان مؤشرا جيدا على قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي¹.

حدود استعمال النسب المالية: النسب السابقة لا تمثل سوى عددا محدودا بالمقارنة مع النسب المختلفة المتعددة، ويبدو على معظم هذه النسب المالية أنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعو الكثير للمبالغة في أهميتها للدلالة على المركز المالي والنقدي والائتمان المشروع، ومن العوامل التي تحد من أهميتها:

- ✓ تعتمد الكثير من الأرقام المستعملة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية، مما يجعلها لا تمثل الحالة تمثيلا حقيقيا؛
- ✓ لا تعكس القوائم المالية الكثير من العوامل التي تؤثر في المركز المالي ونتائج العمليات، وبسبب ذلك أن هذه العوامل لا يمكن تحديدها بمبالغ نقدية؛
- ✓ تعكس السجلات المالية ما حدث من عمليات في تواريخ مختلفة وتحت مستويات أسعار مختلفة.

المطلب الثالث: تسيير ومتابعة القرض وتحصيله

أولا: تسيير ومتابعة القرض

اعتمادا على نتائج الدراسة الاقتصادية والتشخيص المالي للزبون طالب القرض يتم اتخاذ قرار منح القرض وهذا يتطلب:

1. تحديد الاحتياجات المالية للقرض: من خلال التحليل الدقيق للوضع المالي للزبون، يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالية في حدود الإمكانيات المالية للبنك علما بان تكلفة القرض تشمل على عناصر أهمها:

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية،

- مبلغ الفائدة؛
- العمولة والنفقات.

2. **المتابعة المالية للقرض:** إن هذه المتابعة تهدف أساساً للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القرض ومتابعة ذلك بكل دقة بحيث يتم الاتفاق على كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده...¹

3. **تسيير ملف القرض:** حيث يتم تجميع كل الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد، يشكل أساساً عملية تسيير ومتابعة القرض ميدانياً أي العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض وما تضمنه هذه الأخيرة على أرض الواقع، ويتم التركيز في هذا المجال على:

- كيفية صرف القرض؛
- كيفية استخدام القرض؛ كيفية التسديد وتواريخها؛
- متابعة وضعية الضمانات.

علماً بأن الزبون لا يمكن أن يبدأ في استهلاك القرض إلا برخصة القرض.

4. **المتابعة القانونية للأخطار (المنازعات):** قد يترتب على تنفيذ القرض متابعة بعض النزاعات نتيجة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليه أو نتيجة عدم التزام المقرض بالوفاء بقرضه عند حلول آجاله.

ثانياً: تحصيل القرض

¹ عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص 114

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف المعيقة عند المتابعة حيث يجب أن تكون العملية منظمة بشكل جيد لكي لا يتحمل البنك أي تكلفة إضافية¹

¹ عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مرجع سابق ، ص66

الخلاصة :

ان البنوك تتعرض لمخاطر مختلفة يصعب التحكم فيها او التنبأ باحتمالات حصولها و هي تأثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لذلك عمدت البنوك الى تقدير مخاطر القرض بطرق كلاسيكية المعتمدة على اسلوب التحليل المالي و الطرق الاحصائية التي اثبتت كفاءتها على مستوى البنوك .و لكن اتاحت الفرصة لاستعمال تلك الطرق لا يعني اختيار احدها بصفة ذاتية، و انما يتطلب ذلك اعداد دراسة على كل واحدة منها، و بعد الحصول على النتائج يتم مقارنة نسبة التصنيف الصحيح لكل طريقة على نسبة التصنيف الصحيح للطريقة الكلاسيكية المستعملة سابقا و على اساس ذلك يتم معرفة الطرق الاحصائية المقترحة استعمالها في البنوك التجارية لتقدير مخاطرة القرض عوض الطريقة الكلاسيكية لكن مهما بلغت فعالية الطريقة المستعملة حديثا فانه يجب الاعتراف بانه لا يمكن ابداء الغاء المخاطرة بصفة كلية انما يتم تقليلها الى ادنى حد ممكن.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لإدارة مخاطر القروض

في المؤسسات المصرفية ودوره

في تحسين الأداء المالي

- البنك الوطني الجزائري -

وكالة تبسة 491

تمهيد

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تعظيم عوائده كسائر البنوك، وعلى اعتبار أن عملية تمويل المشاريع ومنح الائتمان أصبحت تمثل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية خارج المحروقات.

إلا أن تعامل البنك الوطني الجزائري مع الائتمان يتطلب منه القيام بدراسة دقيقة لملفات القروض والمخاطر المحيطة بها وآليات تسييرها، حتى لا يقع تحد تهييدات الأخطار المالية، حيث تختلف الدراسة حسب نوع الائتمان الممنوح.

وبهدف التعرف بشكل أوسع في كيفية دراسة إدارة المخاطر القروض في المؤسسات المصرفية ودوره في تحسين الأداء المالي في مؤسسة بنك الجزائر الوطني B.N.A وكالة تبسة-491- تناولت هذه الدراسة الميدانية ثلاثة مباحث والتي قسمت على النحو الآتي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة البنك الوطني الجزائري B.N.A وكالة تبسة-491-

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثمار متوسط المدى (معدات تجهيز فندق)

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة بنك الجزائر الوطني وكالة تبسة-491-

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك الرائدة وذلك نظرا لأهميته البالغة والتي شملت جميع القطاعات، حيث كان ولا زال من البنوك التي لها دور فعال عن طريق منح أنواع مختلفة من القروض، وعليه سيعنى هذا المبحث تحديدا بمعالجة المطالب الآتية:

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري؛

المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري B.N.A وكالة تبسة-491-

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

من خلال هذا المطلب تم التطرق إلى عموميات البنك الوطني الجزائري

أولا- نشأة البنك الوطني الجزائري

نشأ البنك الوطني الجزائري في 13/06/1966 والمادة الخامسة من إنشائه تنص على أولويات نشاطه، حيث كان أول بنك في الجزائر مستقل وهو مؤسسة مالية تنتمي إلى المؤسسات ذات الأسهم، ولقد نشأ بعد تامين البنوك ذات الأنشطة المتشابهة والتي كانت تنشط ضمن مجموعة البنوك الفرنسية وتتمثل هاته في:

البنك العقاري والذي ادمج مع تونس وكان بتاريخ: 10/07/1966 ويضم 133 فرع،

القرض الصناعي والتجاري تم إدماجه في: 10/07/1968،

البنك الوطني الإفريقي للتجارة والصناعة تم إدماجه في: 01/01/1968.

بنك باريس والبلاد المنخفضة تم إدماجه في: ماي 1968.

مصرف الخصم بمعسكر تم إدماجه في: جوان 1968.

ويتواجد مقر البنك الوطني الجزائري بالجزائر العاصمة: 08 شارع "ارنيستو شيغفارة" ويقدر رأس ماله ب: أربعة ملايين ومائة وستون مليون دينار جزائري (41600000000.00 دج) مسجل بالمركز الوطني للسجل التجاري رقم (84 /17816) لمدة تقدر ب: 99 عاما انطلاقا من تاريخ تسجيله وله عدة وكالات مختلفة عبر التراب الوطني.

ثانيا- وظائف البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بنفس الأعمال التجارية التي تقوم بها البنوك الأخرى، إلا أنه يسعى دائما إلى التخصص والتفوق ومن أهم وظائفه ما يلي:

- ✓ تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛
- ✓ القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا وعن طريق الشبكات، الكمبيوترات، التحويلات؛
- ✓ إيجار الصناديق الحديدية؛
- ✓ منح القروض بمختلف أشكالها؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية؛
- ✓ دراسة كل العمليات البنكية الخاصة بالمصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم؛
- ✓ جمع الودائع من الجمهور على خلاف أنواعها: ودائع تحت الطلب، ودائع الأجل؛
- ✓ القيام بمختلف خدمات الوساطة نسبة على عملية الشراء والبيع والاكتتاب بالسندات العامة،

(الصادرة عن الدولة) والأسهم؛

تسليم القيم المنقولة وتحويلها أو رهنا، كما أن البنك يساهم في رأس مال عدة مؤسسات منها:

- وحدة الأبيض المتوسط للبنوك؛

- بنك المغرب العربي للاستثمارات والتجارة؛
- الشركة المختلطة الجزائرية المغربية للتجارة؛
- شركة الاستثمارات والتمويل الجزائري.
- إحداهت تنمية اقتصادية.

مميزات البنك الوطني الجزائري ونشاطه

1- مميزات البنك الوطني الجزائري: تميزت سنة 1995 بانتعاش اقتصادي موازاة مع برنامج التعديل الأساسي المقرر اثر اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية، ولما اتخذت الجهات العمومية برنامج إعادة الإصلاح الاقتصاد مع مراعاة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الاحتكار، وفي هذه السنة سجل البنك على الصعيد الجاري طلب كبير والمتكاثر على القروض، ومن هذا الأخير قدم **B.N.A** مبلغ قدره 47.92 مليار دينار جزائري حيث ساعدت المؤسسات في تخفيض المصاعب التي تواجهها في التمويل والاستغلال (تمويل الاستثمارات) وبالنسبة لمجال الاحتياطات أو ضمانات الزبائن فقد قام البنك بتجميع 10.88 مليار دينار جزائري كتمويلات إضافية من حسابات الزبائن أما الزبائن فقد سجلوا نمو قليل يقدر ب 0.82% أي 99.813 مليار دينار جزائري وفي ما يخص النتائج الإضافية لرفع رأس مال البنك إلى 08 مليار دينار جزائري، وارتفع الهامش البنكي بقيمة 84.07% سنة 1995 مقارنة لسنة 1994.

2- نشاط البنك الوطني الجزائري: يقوم البنك الوطني الجزائري بمجموعة من النشاطات المختلفة على غرار البنوك الأخرى تتمثل في:

1.2 جمع الموارد: لوحظ في السنة المالية 1995 نمو في القيمة الحقيقية أو القيم النسبية بالنسبة للاحتياط نقدا وأما الموارد نقدا فسجلت نمو يقدر ب: 6.495 مليار دينار جزائري أو بخصم الفعالية التجارية لتوسع الشبكة التي ساهمت في انجاز أهداف البنك مع الأخذ بعين

الاعتبار الحسابات بالعملة الصعبة التي سجلت ارتفاع مهم قدر ب: 2.695 مليار دينار جزائري والموارد بالأجل سجلت زيادة قدرت ب: 4.305 مليار دينار جزائري.

2.2 تمويل المؤسسات العمومية: سجل ارتفاع قدر ب: 44.002 مليار دينار جزائري

التوظيف قصير الأجل: سجل هذا النوع من الديون قدر ب: 29.108 مليار دينار جزائري سنة 1994 حتى 67.504 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو قدر ب: 32.935 مليار دينار جزائري وهذه الزيادة الهامة تعني الصعوبات التي تلقاها المؤسسات العمومية في الخزينة وهو يشكل زيادة في تكلفة الإنتاج أدى إلى عدم بيع منتجاتها وكذا المنتجات التي بدأت في السوق الوطنية.

التوظيف طويل الأجل: زادت سنة 1995 ب: 5.606 مليار دينار جزائري، وهذه الزيادة نتج عنها استهلاك الديون المستعملة من طرف المؤسسات في ميدان الصناعة خصوصا في نهاية هذه السنة ارتفعت إلى 10.842 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تبسة-491-

سيتم التعرف إلى نشأة وكالة تبسة-491- وظائفها، أهدافها، الهيكل التنظيمي للوكالة على الترتيب.

أولا: نشأة وكالة تبسة-491-

من الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بعناية ذات الرقم الاستدلالي 186، أنشأت وكالة تبسة-491- BNA بمقتضى القرار الصادر في: 1985/04/13 وهي الممثلة الأولى للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية تبسة وأضيف إليها مؤخرا فرع تابع لها في إطار توسيع النشاطات وتخفيف الاكتظاظ وتحمل موقعا استراتيجيا وسط المدينة بعد ان كان مقرها: طريق الكويف ثم غير سنة 1989 الى نهج العميد الشريف، وتعرف نشاطا غير عادي طيلة ايام عملها نتيجة لتعدد الخدمات المقدمة لتحصيل الودائع، منح القروض بمختلف

انواعها حيث يتم فرض معدلات فائدة على القرض، جزء ثابت يتم تحديده من طرف البنك المركزي، وجزء متغير يحدده البنك الوطني الجزائري، إن تحديد معدل الفائدة مرتبط بتغير إعادة الخصم وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية.

يسهر على خدمة الزبائن 29 موظف منهم 11 موزعين على جميع الأقسام والمصالح المتواجدة بها والتي سيتم توضيحها في مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة والعمل بالوكالة يكون كل أيام الأسبوع عدا الجمعة والسبت وهي العطلة المخصصة لجميع البنوك، وتلعب الوكالة دورا هاما فيلا إطار دعم تشغيل الشباب وذلك بمنحها قروض متوسطة الأجل وهي ما تعرف بقروض تكملة لمساهمة الوكالة الوطنية وتشغيل الشباب (ENSRJ).

ثانيا: أهم وظائف وكالة تسبة - 491-

وظائف الوكالة هي التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري الأم: وهي يقوم بمعالجة برامجها المسطرة في إطار قانوني ووفقا للتشريعات البنكية السائدة ومن أهم وظائفها:

- تحصيل الودائع بمختلف أنواعها؛
- فتح الحسابات لأشخاص المعنويين والطبيعيين (حسابات الشيك، الحسابات الجارية)؛
- تقديم القروض وكذا دراستها؛ خصم وتحصيل الأوراق النقدية؛
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية؛
- تحصيل الشيكات وعمليات التحويل؛
- تأجير الصناديق الحديدية.

ثالثا: أهداف وكالة تسبة - 491-

من وراء وظائفها تسطر الوكالة أهدافها تتمثل في:

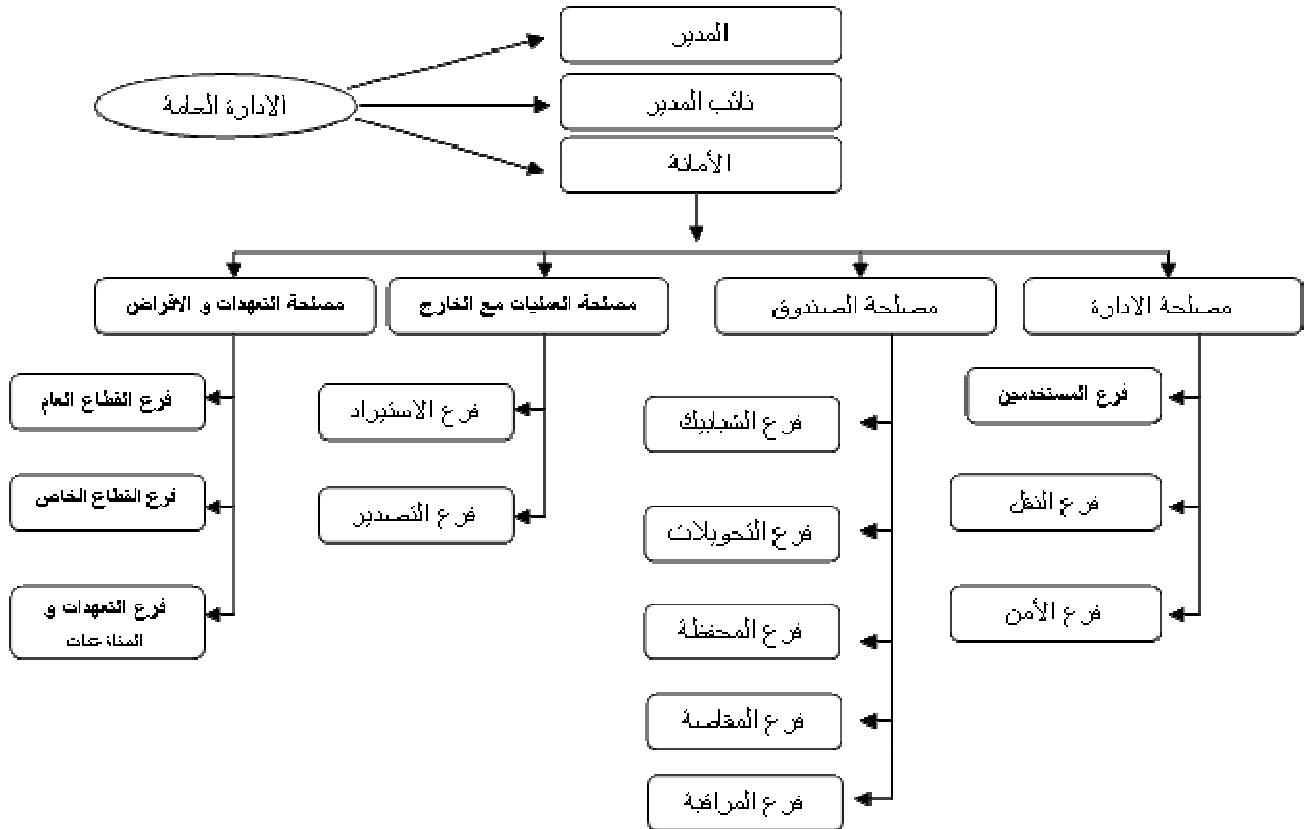
- جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة عليهم وكسب المزيد منهم؛

- تحقيق الربحية لضمان الاستمرار؛
- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في خلق مناصب شغل بتمويل الاستثمارات؛
- العمل على تلبية حاجات الزبائن لخلق الثقة بينهم وبينها؛
- مواكبة الإصلاحات النقدية والبنكية الحاصلة؛
- جلب اكبر عدد من الودائع والتي تمثل اكبر مورد للوكالة.

رابعاً: الهيكل التنظيمي للوكالة

1. مخطط الهيكل التنظيمي: هنا نتطرق لمختلف الأقسام والمصالح المكونة للوكالة من خلال مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لها مع تبيان مختلف الوظائف التي بها بعض الأقسام:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية تبسة -491-



المصدر : فرع المستخدمين بالوكالة الرئيسية تبسة -491-

وضع الهيكل التنظيمي الحالي للوكالة وذلك يوم 15/01/1996 بهدف توجيه جهود الوكالة لأجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة كحسن استقبال الزبائن وتحقيق مصالحهم بأرقى الوسائل وفي أسرع وقت، والمخطط السابق يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة.

خامسا- أطراف التعامل مع الوكالة:

تمارس الوكالة أنشطتها ضمن محيط اقتصادي مما يحتم عليها التعامل مع العديد من الأطراف

1- المؤسسات المتعاملة مع الوكالة (BNA-491-): تتعامل الوكالة مع جملة من المؤسسات سواء بالإبداع أو بالافتراض حيث تعمل على جلب العديد منها، من خلال تجميع المعلومات حولها ثم يعمل مسير الوكالة على التنقل الشخصي ومحاولة تقديم عروض قصد كسبها لزيائن لدى البنك وكذلك تهدف من وراء هذه الزيارات إلى تحسين الخدمات المقدمة وترقيتها ومن ثمة كسب ثقة هذه المؤسسات ومن أهم المؤسسات الإقتصادية المتعاملة مع الوكالة:

- المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات PHERPHOS.
- جنري للشرق JENNRERY de L'EST
- سونلغاز SONELGAZ.

2- تعاملات الوكالة الوطنية مع البنوك الوطنية: للوكالة تعاملات مع البنوك الوطنية نظرا لحتمية هذه التعاملات وذلك في إطار فتح الحسابات لدى بعضها البعض وكنتيجة لاشتراكها في عملية المقاصة بالبنك المركزي حيث تعمل على تبديل الشيكات بين بعضها البعض وباعتبار أن أغلبية البنوك تتعامل مع الوكالات هي بنوك عمومية تابعة للدولة فان عنصر المنافسة معيب ولعل المحاولات المحتشمة ببنوك الخاصة والتي أنشئت نتيجة توجه الدولة نحو الخصوصية والانفتاح الاقتصادي ستخلق عامل المنافسة الذي يرقى بمستوى الخدمة

والذي يؤدي إلى حركية مجهودات أفضل لتطوير القطاع البنكي ومن أهم البنوك المحلية التي تتعامل معها الوكالة:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛
- بنك التنمية المحلية BDL؛
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA، والبنك المركزي BC.

أما عن تعاملاتها مع البنك المركزي فهو بنك البنوك والذي يقوم بتأمين عملية الاقتراض للبنوك بمعنى انه يقوم بإقراض الوكالة في حالة احتياجاتها للسيولة كما يقوم بتسوية حقوق وديون البنوك فيما بينها عن طريق المقاصة (غرفة المقاصة) كما أم الوكالة تخضع لرقابة البنوك المركزية باعتبارها السلطة الوحيدة التي تقوم بتحديد أسعار الفائدة ونسب الخصم للأوراق المالية وبالتالي بالرقابة على البنوك للتأكد من تطبيق هذه المعدلات خاصة لعمليتي الاقتراض والإبداع.

3- البنوك الأجنبية المتعاملة مع الوكالة:

تلعب الوكالة دور المراسل في إطار تعاملها مع البنوك الأجنبية من خلال التحويلات النقدية التي تتم مصالح الزبائن أو في إطار الوساطة بين المسؤولين ومن أهم البنوك الأجنبية المتعاملة معها في هذا الإطار:

- الاتحاد الأوروبي للبنوك؛
- البنك الوطني بباريس؛
- سيتي بنك.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثماري متوسط المدى (معدات تجهيز فندق)

يقوم البنك بدراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وعليه يقوم باتخاذ قرار منحها إذا كانت جيدة من الناحية المالية.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: المعايير المتحكمة في منح القروض الاستثمارية على مستوى الوكالة الرئيسي تبسة 491 - :

1 -الشروط الواجب توفرها في المقترض : عموما تتمثل في:

السمعة الجيدة و الأهلية اي يجب ان يكون محل ثقة و خالي من السوابق العدلية ، كما يهتم البنك اذا كان العميل قاصرا ام لا .

-ان يكون النشاط متوافقا مع عادات و تقاليد المجتمع الذي سيكون النشاط في محيطه .

-يخدم المجتمع من ناحية البطالة و الاستهلاك .

-الدراسة المالية : اي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب و الميزانيات التقديرية و القوائم المالية التقديرية .

2- الوثائق اللازمة لمنح القرض :

-طلب خطي لقرض بنكي .

-الدراسة التكنو اقتصادية للمشروع .

-الميزانية التقديرية للسنوات الثلاث اللاحقة .

-جدول حسابات النتائج و الميزانية التقديرية ل خمس سنوات القادمة .

-الفواتير النموذجية .

-الوضعية الجبائية و شبه الجبائية .

-السجل التجاري ، عقد الملكية ، عقد الايجار ، عقد التنازل ، شهادة الميلاد ، شهادة الإقامة .

-وثيقة التأمين .

3-كيفية منح القرض : ويتم بالخطوات التالية :

-المقابلة بين المقترض و البنك للتفاوض .

-تقديم المقترض الملف المذكور سابقا .

-الزيارة الميدانية للموقع ، للتأكد من صحة المعلومات و الفعالية الواردة في الملف وهذا جانب مصلحة العقارات و عمال البنك مع تدوين تقرير مكتوب و مأرخ حول الزيارة و التحقق و تحويل ملكية ذلك كضمان .

-التحليل المالي و يدرس هنا المصرفي النسب التالية :

-نسبة التمويل الذاتي = اموال خاصة / مجموع الديون .

-نسبة السيولة العامة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / الديون قصيرة الاجل .

-نسبة التمويل الخاص = اموال خاصة / الأموال الاستثمارية -نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم .

-نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل .

-نسبة الخزينة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل .

-عرض الملف على لجنة القرض للدلاء برأيها اما بالقبول او الرفض و هذا من خلال 20 يوم من بداية تقديم الطلب . و هنا نكون اما حالتين:

أ-حالة القبول : نستدعي العميل و يقوم بفتح حساب جاري لدى المصرف خاص بمساهمته الشخصية ، و يقدم الضمانات العينية او الشخصية تفاديا لخطر عدم القدرة على السداد ، خطر معدل الفائدة (السيولة) ، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة و الوقت) ، و يتم نقل ملكية للبنك خلال مدة القرض و يمضي العميل على جميع الوثائق ، و يقوم البنك باعطاء العميل شيك بنكي للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض)

-عند وصول الدفعة الاولى يتم اعلام المقترض ب 8 ايام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق اشعار، و اذا لم يأت بعدها 3 ايام يرسل له المصرفي انذار اذا اتى و سدد فنحن في الحالة العادية فيسدد قيمة الدفعة و عمولة التأخير مع اظهار اسباب تأخره . و اذا لم يأت يدعوه المصرفي مرة اخرى مع الغاء جدول الاهتلاك ، و يكون المقترض مرغما على التسديد مرة واحدة (الدفعات + الفوائد و عمولات التأخير). و لن يتعامل معه البنك مستقبلا لانه لم يكن محل ثقة و اذى اتى و وضح اسباب تأخره بوثائق واقعية يكون امام حالة اعادة الجدولة و تلجأ لها اغلبية البنوك قبل التطرق الى الاجراءات القانونية و احالة ملفه الى المحكمة و الحكم لصالح البنك يعني بداية تحويل الضمان الى سيولة و استيفاء حقه.

ب- حالة الرفض : هناك عدة اسباب لرفض اللجنة لطلب المقترض مثل :

-عدم صدق القوائم المالية .

-السمعة السيئة .

-عدم قابلية الضمانات للتحويل السريع.

- تناقض شروط المقترض مع مصالح البنك و اصرار الطرفين .و بصفة عامة عند رفض

تقديم القرض يكون من حق المقترض الطعن مرتين :

-مرة امام الوكالة التي قدم فيها الطلب .

-مرة اخرى على مستوى المديرية .و ينتظر الرد على طعنه .

4 -متابعة القرض من طرف الوكالة : بعد تقديم طلب القرض و وضع الملف لدى البنك، و الدراسة التقنية و المالية و اتخاذ القرار يقوم البنك بمتابعة القرض من اجل ضمان حسن سيره للحد من المخاطر التي يمكن ان تنجم منه عن طريق :

-تحديث الملف الخاص بالزبون بكافة المعلومات و المعطيات التي من شأنها ان تؤثر بسير القرض او علاقته مع البنك .

-متابعة شخصية المقترض لملاحظة اي تصرفات يمكن ان تغير نظرهم اتجاهه .

-متابعة الوضعية المالية للمقترض من خلال القوائم المالية المقدمة .

المطلب الثاني : دراسة ميدانية لمنح قرض استثماري في الوكالة الرئيسية تبسة - 491 -

اولا : معلومات حول القرض : في سنة 2018 تقدم احد افراد مدينة تبسة بطلب قرض من مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491- لاعادة تهيئة و تأثيث مؤسسته الفندقية، حيث يتمثل المشروع في اشغال اعادة التهيئة و تجديد الالات و معدات التجهيز للفندق الرئيسي، و تصل التكلفة الجمالية للمشروع الى مبلغ 211.202.392,00 دج مكونة من 161.202.392,00 دج اموال خاصة اي ما نسبته 76,33% و 50.000.000,00 دج قروض بنكية اي ما يعادل 23.94% ، مع العلم ان اجل تسديد القرض محدد الى غاية 5 سنوات بما فيها سنة واحدة تأجيل للمبلغ الأصلي بمعدل فائدة متغيرة مقدرة ب 5.25% مخفضة الى 3.25% .

ثانيا : وثائق القرض : قدم المقترض الملف التالي(الملحق رقم 1) :

- طلب خطي لقرض بنكي يحتوي على معلومات المقترض بالإضافة الى شرح مختصر للعرض من القرض(الملحق رقم 2).

-الدراسة التكنو اقتصادية للمشروع (الملحق رقم 3) و تتضمن جميع معطيات المشروع من جدول حسابات النتائج و الميزانيات التقديرية ل5 سنوات القادمة، شرح لسير طريقة العمل، الإيرادات و النفقات و كذلك المصاريف و اجور العمال و الاهتلاكات و العائدات المتوقعة .

-الفاتورة النموذجية لاعادة التهيئة (الملحق رقم 4) .

-الفاتورة النموذجية للتأثيث (الملحق رقم 5) .

-السجل التجاري، عقد الملكية، شهادة الميلاد و شهادة الاقامة .

-الوضعية الجبائية و شبه الجبائية .

-الميزانيات التقديرية للسنوات الثلاث القادمة.

ثالثا : سير عملية القرض:

1-المقابلة الشخصية : تم تحديد موعد بين طالب القرض و كل من مدير الوكالة الرئيسية و رئيس مصلحة التعهدات و القروض، من اجل معرفة المزيد عن طالب القرض و محاولة معرفة نواياه من القرض و اخذ انطباع اولي على شخصية المقترض .

2-دراسة الوكالة للمشروع : تقوم الوكالة باعداد دراسة مالية (الملحق رقم 6) عن هذا المشروع، و يقوم المكلف بالدراسة بتقديم عرض للمشروع و الغرض منه و اهدافه و تكاليفه و عائداته بالاستعانة بالدراسة التقنو اقتصادية، ثم بعدها يقوم بدراسة الميزانيات التقديرية (الملحق رقم 10) للخمس سنوات القادمة مستعينا بالتحليل الافقي و العمودي للميزانيات التقديرية و لجدول حسابات النتائج(الملحق رقم 11)، ثم يقوم بحساب مختلف الحسابات المالية التي ذكرناها سابقا و يقوم بالتعليق عليها بعدها يتم ارسال هذه الدراسة المالية مع الملف و بطاقة تقييم

العميل (الملحق رقم 7)، و كذلك الى المديرية الجهوية لاتخاذ القرار الاخير، و يمكن ان يصادف العميل حالتين اما الرفض او القبول، و تتم الدراسة كالتالي :

أ- اعداد الميزانية : بعد اعادة ترتيب و دراسة الميزانية لسنة 2016، و الميزانية لسنة 2017 سمحت لنا هذه الاخيرة بالحصول على الميزانية المالية كما يلي:

الجدول رقم 05 الميزانية المالية لسنتي 2016 و 2017:

2017	2016	الخصوم	2017	2016	الاصول
2.560.612,81	4.094.344,58	الأموال الدائمة :	12.896.756,43	16.236.648,76	الأصول الثابتة:
100.000,00	100.000,00	- رأس المال	11.059.544,28	15.903.752,86	-تثبيبات عينية
990.217,84	1.470.394,97	-نتيجة الدورة	1.837.212,15	332.895,90	-تثبيبات مالية
1.470.394,97	2.523.949,97	-ترحيل من جديد	31.981.727,03	32.786.926,89	الأصول المتداولة :
42.318.870,65	44.929.231,07	ديون قصيرة الأجل :	2.269.000,00	-	-مخزونات
33.721.180,91	33.721.180,91	-موردون	-	4972.655,00	-زبائن
361.206,34	361.206,34	- ضرائب و رسوم	10.834.853,23	9.725.982,78	-مدينون آخرون
8.235.483,40	8.235.483,40	-ديون الاستغلال	18.370.586,73	17.677.595,84	-القيم الجاهزة
44.878.483,46	49.023.575,65	المجموع	44.878.483,46	49.023.575,65	المجموع

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة(الملحق 10) .

ب- حساب مؤشرات التوازن المالي : رأس المال العامل = FR اصول متداولة - د ق أ ،
او اموال دائمة - اصول ثابتة.

احتياجات رأس المال العامل = BFR اصول متداولة - متاحات - د ق أ + سلفيات
مصرفية

$$TR = FR - BFR \text{ الخزينة}$$

الجدول رقم 06 : مؤشرات احتياج رأس المال العامل .

المؤشر	2016	2017
FR	-12.142	-10.330
BFR	-29.819	-28.708
TR	+17.677	+18.370

الوحدة : الف دينار

المصدر من اعداد الطلبة حسب المعلومات المقدمة فترة التربص.

ان تحليل الميزانية لسنة 2017 و الوضعية المحاسبية المتعلقة بسنة 2018 سمحت لنا باثبات ان الهيكله المالية للمؤسسة محل الدراسة بأن النشاط المودع (confies) لسنة 2017 حقق حوالي 16.764 الف دج، و هذا يظهر الوضعية التوازنية من خلال تغطية الموارد الدائمة للاصول الثابتة .نتائج السنة المالية 2017 توضح لنا ان رأس المال العامل سالب، اي ان هناك نقصان في السيولة العامة على الالتزامات قصيرة الاجل .

$$\text{ج-تحديد النسب المالية : نسبة السيولة 2016} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{د ق أ}} = \frac{32.786.926,89}{44.929.231,07} = 0.73$$

$$\text{نسبة السيولة 2017} = \frac{31.981.727,03}{42.318.870,65} = 0.76$$

نلاحظ ان نسبة السيولة اقل من الواحد اذا فهي في حالة جيدة.

$$\text{نسبة الخزينة الحالية 2017} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الاجل}} = \frac{18.370.586,73}{42.318.870,65} = 0.43$$

$$\text{نسبة القدرة على السداد 2017} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم} = 44.929.231,07 / 49.023.575,65 = 0.91$$

$$\text{نسبة السيولة الخاصة 2017} = \text{قيم غير جاهزة} + \text{قيم جاهزة} / \text{الديون قصيرة الاجل} = 10.834.853,23 + 18.370.586,73 / 42.318.870,65 = 0.69$$

$$\text{نسبة التمويل الذاتي 2017} = \text{اموال خاصة} / \text{مجموع الديون} = 2.560.612,18 / 42.318.870,65 = 0.06$$

$$\text{قدرة التمويل الذاتي 2016} = 15.029 \text{ الف دينار} \text{ قدرة التمويل الذاتي 2017} = 19.519 \text{ الف دينار}$$

الجدول رقم 07 يمثل النسب المالية لسنتي 2016 و 2017:

2017	2016	النسب المالية
0.76	0.73	نسبة السيولة
0.43	0.41	نسبة الخزينة الحالية
10.01	0.91	نسبة القدرة على السداد
0.69	0.64	نسبة السيولة الخاصة
0.06	0.09	نسبة التمويل الذاتي
19.519	15.029	قدرة التمويل الذاتي

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نسب المديونية و المردودية او نسب ادارة الديون :

تقيس هذه النسب مدى مساهمة الديون في تمويل احتياجات المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، كما تقيس مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة من خلال الموازنة بين التمويل الخارجي و الداخلي و من ثم انعكاساتها على مخاطر الرفع المالي و لنسب المديونية عدة انواع نذكر منها:

نسبة المديونية : مجموع الديون / مجموع الأصول

نسبة المديونية لسنة 2016 : 0.91

بالنسبة لسنة 2017 فهي : 1

نسب المديونية قصيرة الأجل: ديون قصيرة الأجل/ مجموع الأصول

نسبة المديونية قصيرة الأجل: 0.86

نسب المديونية طويلة الأجل: ديون طويلة الأجل/ مجموع الأصول

نسبة المديونية طويلة الأجل لسنة 2016 : 0.08

نسبة المديونية طويلة الأجل لسنة 2017 : 0.05

جدول رقم 08 يمثل نسب المديونية و المردودية :

2017	2016	نسب المديونية و المردودية
1	0.91	نسبة المديونية
0.86	0.86	نسبة المديونية قصيرة الأجل
0.05	0.08	نسبة المديونية طويلة الأجل

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال قبل الضرائب / الاصول

بالنسبة لسنة 2017 :

$$6277979.16/44878483.46= 0.13$$

بالنسبة لسنة 2016 :

$$7640436.55/ 49023575.65= 0.15$$

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الاموال الخاصة

$$990217.84/2560612.81= 0.38$$

$$1470394.97/40904344.58= 0.35$$

المردودية التجارية = نتيجة الدورة / مبيعات خارج رسوم

نتيجة الدورة = مجموع الايرادات - مجموع الاعباء .

نتيجة الدورة لسنة 2017 :

$$45143856.26 - 27211540.64 = 17932315.62$$

المردودية التجارية لسنة 2017:

$$17932315.62 / 28136758.48 = 0.63$$

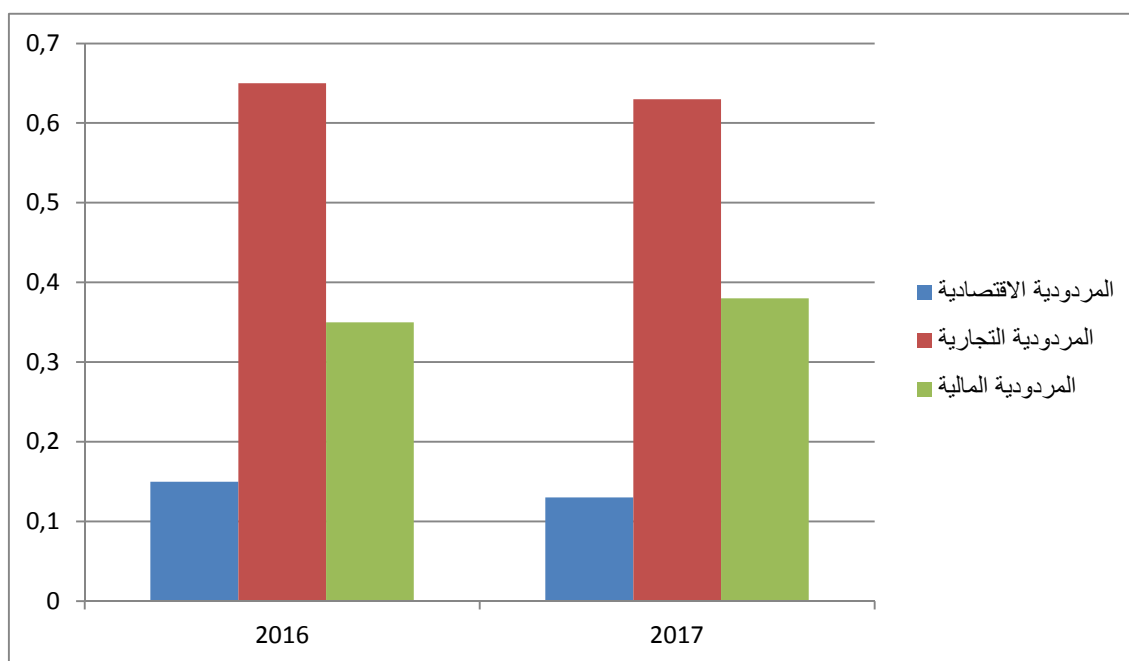
المردودية التجارية لسنة 2016 : 0.65

جدول رقم 09 يمثل نسب المردودية لسنة 2016-2017

المردودية	2016	2017
المردودية الاقتصادية	0.15	0.13
المردودية التجارية	0.65	0.63
المردودية المالية	0.35	0.38

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

شكل رقم 03 يمثل نسب المردودية لسنة 2016-2017



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نلاحظ ان طاقة التمويل الذاتي قد ارتفعت سنة 2017 و هي بالغة الاهمية ، فهذه القيمة

تعبر عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها، و يستعمل هذا المبلغ في :

-امكانية تمويل الاستثمارات و بالتالي يأخذ في عين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة .

-امكانية دفع الفوائد و السندات .

3-قبول طلب العرض : في هذه الحالة بعد ان درست الوكالة الجهوية طلب القرض مستعينة بالمعلومات و الدراسة المقدمة من طرف الوكالة الرئيسية، و كذلك الملف الخاص بالزبون بعد ان قامت بالاستعلام عنه ايضا عن طريق مركزية المخاطر قررت قبول طلبه و ارسلت الموافقة، و بدورها تقوم الوكالة الرئيسية بتبسة باخبار العميل بقبول طلبه عن طريق اشعار بقبول القرض (الملحق رقم 8)

4-توقيع الاتفاقية، رهن الضمانات و صرف القرض : بعد قبول القرض يشرع في توقيع الاتفاقية (الملحق رقم 9)، و بداية اجراءات الحصول على الضمانات و كذلك صرف القرض للعميل، و هنا تقوم الوكالة الرئيسية بدراسة الضمانات و مدى قدرتها على تغطية القرض، و في دراستنا هذه قام المقترض بتسجيل عضويته في صندوق ضمان القروض ثم ارسال هذه الدراسة الى المديرية الجهوية للاستغلال لاعلامهم بصرف القرض .

5-متابعة القرض : بعد صرف القرض يتم متابعته و الحرص على تحصيله في آجال استحقاقه و ارسال التحديثات المتعلقة به الى المديرية الجهوية.

ان قيام البنك بكل هذه الخطوات يمكنه من ضمان استرداد امواله و عدم تعرضه للمخاطر, بالاضافة الى تحسين ادائه المالي من خلال الحصول على فوائد القرض.

خلاصة الفصل:

عند فحص طلبات القروض يدخل في اعتبارها عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث، و على اساس هذه الاعتبارات يمكن النظر اليها كمبادئ اساسية للاقتراض يصدر بعد أخذها في الحسبان قرار بالموافقة او بالرفض للطلبات المقدمة، فوضع معايير للاقتراض للعمل بها و احترامها يساعد على الحد من تعثر القروض كذلك استعمال نماذج مدروسة بعناية اثبت نجاحه على المستوى العالمي .و مما سبق فإن البنك من خلال دراسته لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد اساسا على عنصرين هما :

الضمانات المقدمة من طرف العميل، بالإضافة الي تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث ان هاذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، و قبول القرض يعتمد اساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة، فكلما كانت هذه النتائج ايجابية كلما زاد احتمال قبول القرض.

الخاتمة

ان اصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله هي تلك المتعلقة بعملية الاقراض، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار. فالبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لان هناك عدة ضوابط و معايير تتحكم في قدرته على منح القروض، منها ماهو خارجي عنه يفرضه عليه المحيط الخارجي، كما يبقى التصنيف الاساسي للقروض هو معيار الزمن باعتباره السبب الاساسي في وجود الاخطار بمختلف انواعها، لكن لا ننسى ان هناك ضمانات تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك و لاخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل. و لمعرفة ماهية الوسائل و السبل التي يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الاخطار، يتوفر لديه مجموعة من التقنيات تختلف حسب طبيعة القرض. اذن فان وسائل التقييم و سبل مواجهتها تتغير و تتكيف حسب خصوصية هذه المخاطر، و من بين هذه الوسائل نذكر منها تحليل الوضعية المالية للمؤسسة مع الضمانات المقدمة من قبلها. و قد تعرفنا من خلال هذه الدراسة على مختلف المعايير الحاكمة لمنح قرض في البنك الوطني الجزائري و في الوكالة الرئيسية تبسة، و كيف يتعامل البنك و يعالج هذه القروض .

اختبار الفرضيات:

بعد الدراسة التي قامت بها المؤسسة نجد ان الفرضيتين الاولى و الثانية صحيحة اما الفرضية المتعلقة بأن القروض لا تعمل على تحسين أداء البنوك فهي فرضية خاطئة.

النتائج :

من خلال معالجة هذا الموضوع تم التوصل الى مجموعة من النتائج و التوصيات اهمها:

- يتم تركيب و دراسة اي ملف قرض على اساس مجموعة من المعايير تكون كمرجع معتمد لجل حالات طلبات القروض، فدراسة اي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل التي تسمح بتقدير الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض، حتى تسمح بتحديد مكان الخطر و بناء على النتيجة المتوصل اليها يقرر في ما اذا كان بإمكانه منح القرض او الامتناع عن ذلك، لذا ينبغي على المؤسسة تقديم ملف كامل يحمل كل المعلومات الخاصة بها حتى يتمكن البنك من اخذ الصورة اللازمة عنها .
- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد و ينصب نشاطه على جمع الودائع و منح القروض .
- تتنوع القروض البنكية الممنوحة للعملاء و تتعدد فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار، و اخرى مرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيف هذه القروض وفق عدة معايير كالمدة، الضمان و المقترضين .
- تعتبر القروض من اهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية .
- ان الضمانات المقدمة لمنح القرض تخفض من الخطر دون ان تزيله و بالتالي تستعمل كمكمل لمنح القرض و ليست وسيلة لاتخاذ القرار.

آفاق الدراسة :

ان موضوع منح القروض يبقى مفتوحا للدراسات الأخرى يمكن ان تساهم في اثرائه بالنظر الى محددات الدراسة التي دفعتنا الى التركيز على جانب من جوانب الموضوع فاننا في الاخير نقترح بعض العناوين التي يمكن ان تكون مواضيع بحث مستقبلية او تكمل مختلف زوايا هذا البحث :

-معايير منح القروض في البنوك الاسلامية

-مخاطر القروض البنكية و ضمانات منحها في البنوك الاسلامية

-دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القروض المصرفية

قائمة المراجع

الكتب :

- احمد علي دغيم "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1989
- احمد صلاح عطية "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007
- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- تيسير حمد تركي، مصباح كمال، مدخل إلى إدارة المخاطر، الطبعة الثالثة، 2007
- حمزة محمود الزبيدي "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2002
- خالد أمين عبد الله إسماعيل وإبراهيم الطرار، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار الولاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006
- الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، الجزء الأول، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة
- السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999
- شاكور القرويني "محاضرات في الاقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عنكون-الجزائر، 2000
- صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998
- صلاح الدين حسين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة "دراسات نظرية وتطبيقية"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2004
- الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، بن عنكون، الجزائر، 2007
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات النقود والبنوك-أساسيات والمستحدثات-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
- عبد المعطي رضا رشيدو محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان المصرفي، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000

- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009
- المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة "إدارة الائتمان" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999
- محمد صالح الحناوي "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002
- مصطفى رشيد شيحة "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998
- منير براهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات"، مركز الدلتا للطباعة، مصر، طبعة، 2006
- محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف
- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، عمان، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، 2010
- محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى

الأطروحات و المذكرات :

- القرصم وفاء، "أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان - 2018-2019

المجلات و الدوريات :

- إبراهيم محمد على حزاوي ونادية شاكر النعيمي، "التحليل المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة- دراسة نظرية وتطبيقية-" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010

المراجع بالفرنسية :

- B.Guilot, La méthode des scores intérêts et limites, Revue banque , Paris, 1986.
- Benhalima Ammour, Pratique des techniques bancaires avec référence à L'Algerie »,ed Dahlab, Alger, 1997.

ملخص الدراسة :

تنشط المؤسسات البنكية في بيئة متقلبة و هذا ما يهدد استقرارها و يجعلها عرضة للمخاطر التي تعيقها على تحقيق اهدافها و رسالتها فعدم ادارة المؤسسة بطريقة صحيحة يؤدي الى فشلها.

تعمل إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية على حماية الفرد و المؤسسة من الخسائر المادية المحتملة التي قد يمكن التعرض لها نتيجة لوقوع خطر معين.

تشهد البنوك تغيرات و تطورا سريعة على المستوى المحلي و العالمي اذ يعتبر الانفتاح العالمي و تحقيق القيود النظامية و تطور التكنولوجيا و التخصيص من اهم التغيرات الحالية التي تؤثر بصورة مباشرة على المؤسسات البنكية و تجعلها عرضة لتحديات مختلفة في دول المنطقة و العالم.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات البنكية ، البنوك، المخاطر المالية.

Résumé :

Les sociétés bancaires opèrent dans un environnement instable, ce qui menace leur stabilité et les rend vulnérables aux risques qui les empêchent d'atteindre leurs objectifs et leur mission. Une mauvaise gestion de l'institution conduit à sa faillite. L'idée d'assurance et de réassurance dans les banques est basée sur la protection de l'individu et de l'entreprise contre les dégâts matériels probables causés par des risques. Les banques connaissent des changements et un développement accéléré soit aux niveaux locale ou mondiale L'ouverture mondiale, la réalisation de restrictions réglementaires, le développement technologique et la privatisation sont parmi les changements actuels les plus importants qui affectent directement les sociétés bancaires et les rendent vulnérables à divers défis dans les pays de la région. et le monde. les mots clés : Etablissements bancaires, banques, risques financiers.

قائمة الملاحق :